التقرير العالمي لمنظمة العفو الدولية

أحكام الإعدام وما نفذ من أحكام في 2016

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم ما يزيد على 7 مليون شخص يناضلون من أجل عالم يتمتع فيه الجميع بحقوقهم الإنسانية.

وتتمثل رؤية المنظمة في أن يتمتع جميع البشر بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمة العفو الدولية منظمة مستقلة عن جميع الحكومات والعقائد السياسية أو المصالح الاقتصادية أو المعتقدات الدينية، وتتلقى تمويلها من أعضائها ومن التبرعات العامة.

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2017

ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسبة المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتراء في لمادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4).
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:
www.amnesty.org

وإذا نسبت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.

الطبعة الأولى 2017
الناشر: مطبوعات منظمة العفو الدولية
Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, UK

منظمة العفو الدولية

رقم الوثيقة: ACT 50/5740/2017 Arabic
أبريل/ نيسان 2017
amnesty.org

قائمة المحتويات

ملاحظة حول الأرقام التي تستخدمها منظمة العفو الدولية بشأن تطبيق عقوبة الإعدام 4

تطبيق عقوبة الإعدام في 2016 6

أرقام عالمية 6

نظرة عامة على مستوى مناطق العالم 14

الأمريكيتان 14

منطقة وآسيا والمحيط الهادئ 20

أوروبا وآسيا الوسطى 31

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 33

منطقة إفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى 38

الملحق 1: أحكام الإعدام وما نفذ من أحكام في 2016 43

عمليات الإعدام التي أبلغ عنها في 2016 43

أحكام الإعدام التي أبلغ عنها في 2016 44

الملحق 2: الدول التي ألغت عقوبة الإعدام والتي واصلت تطبيقها حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2016 45

الملحق 3: التصديق على المعاهدات الدولية حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2016 47

مرفق بالداخل: الإعدامات السرية في فيتنام

البلدان التي نفذت إعدامات في عام 2016

الاتجاهات نحو عقوبة الإعدام 1997 - 2016

ملاحظة حول الأرقام التي تستخدمها منظمة العفو الدولية بشأن تطبيق عقوبة الإعدام

يقتصر التقرير الحالي على تغطية التطبيق القضائي لعقوبة الإعدام خلال الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى ديسمبر/ كانون الأول 2016. وجرياً على عادتها في السنوات الماضية، قامت منظمة العفو الدولية بجمع المعلومات من طائفة متنوعة من المصادر، ولا سيما الأرقام الرسمية الصادرة بهذا الخصوص، والمعلومات المستقاة من الأفراد المحكومين بالإعدام وعائلاتهم وممثليهم، والتقارير التي تعدها منظمات المجتمع المدني الأخرى، والتقارير الإعلامية. ويقتصر التقرير على تغطية أحكام الإعدام المنفذة، والصادرة، وغير ذلك من المجالات المتعلقة بتطبيق عقوبة الإعدام من قبيل تخفيف الأحكام بالإعدام وحالات تبرئة المحكومين بهذه العقوبة عندما يتوفر تأكيد منطقي بشأن هذه المعلومات تحديداً. ولا تنشر الكثير من الحكومات معلومات بشأن تطبيق عقوبة الإعدام على أراضيها، وتُعتبر البيانات المتعلقة بعقوبة الإعدام من أسرار الدولة في كل من بيلاروس، والصين، وفيتنام. ولم يتوفر خلال عام 2016 سوى القليل من المعلومات المتعلقة بعقوبة الإعدام في بعض البلدان، وخصوصاً لاوس وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (كوريا الشمالية)، وسوريا، واليمن، وذلك جراء القيود الصارمة التي تفرضها السلطات على هذه المعلومات، أو جراء اندلاع النزاعات الداخلية فيها.

وعليه، فتمثل الأرقام التي توردها منظمة العفو الدولية بشأن عقوبة الإعدام الحد الأدنى من أعداد المشمولين بهذه العقوبة، ما خلا بعض الاستثناءات. ومن المرجح أن تكون الأرقام الحقيقية أعلى بكثير مما يرد هنا. وفي حال حصول المنظمة على معلومات أوفى بشأن بلد من البلدان خلال سنة معينة، فتتم الإشارة إلى ذلك في متن التقرير.

ولقد توقفت منظمة العفو الدولية في 2009 عن نشر تقديرات الأرقام الخاصة بتطبيق عقوبة الإعدام في الصين، ولطالما حرصت المنظمة على أن تبين أن الأرقام التي تنشرها بشأن الصين هي أقل بكثير من الواقع نظراً للقيود الصارمة التي تفرضها الصين على هذه المعلومات. ويعكس قرار المنظمة بالتوقف عن نشر الأرقام الخاصة بالصين في هذا السياق حجم قلقها من قيام السلطات الصينية بإساءة استخدام أرقام المنظمة وتعمد تقديمها بطريقة تجانب الصواب. وقررت المنظمة اعتبارا من العام 2009 أن تتحدى السلطات الصينية كي تنشر معلومات تتعلق بتطبيق عقوبة الإعدام. ولم تقم الصين حتى اليوم بنشر أي رقم بشأن العقوبة، ولكن تشير المعلومات المتوفرة إلى صدور وتنفيذ أحكام الإعدام بحق آلاف الأشخاص سنوياً.

وسوف تعمد منظمة العفو الدولية في حال تلقيها معلومات جديدة بعد صدور التقرير، وتمكنها من التحقق منها، إلى تحديث الأرقام التي يوردها التقرير عبر الموقع الإلكتروني التالي:
www.amnesty.org/deathpenalty .

في الجداول واللوائح، حيثما تظهر علامة "+" بعد رقم يلي اسم بلد ما- وعلى سبيل المثال، أفغانستان (4+)- يعني ذلك أن منظمة العفو الدولية قد تمكنت من التأكد من وقوع 4 عمليات إعدام أو صدور هذا العدد من الأحكام في أفغانستان، ولكنها تعتقد أن العدد الحقيقي يزيد على 4. وحيثما تظهر علامة "+" بعد اسم بلد دون رقم- وعلى سبيل المثال، إيران (+)- فإن ذلك يعني أن منظمة العفو الدولية قد تحققت من وقوع إعدامات أو صدور أحكام بالإعدام (تزيد على واحد) في البلاد، ولكنها لم تتمكن من

الحصول على معلومات كافية لتقديم رقم ذي مصداقية للحد الأدنى منها. وعند حساب العدد الإجمالي العالمي أو الإقليمي، فإن علامة (+) قد عنت 2، بما في ذلك للصين.

وتعارض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام في جميع الأحوال بلا استثناء، وبصرف النظر عن طبيعة الجريمة أو ملابساتها، أو براءة المتهم من عدمها، أو صفاته الفردية، أو الأسلوب الذي تستخدمه الدولة في تنفيذ الإعدام. وتشن المنظمة حملات تهدف إلى إلغاء تطبيق عقوبة الإعدام بالكامل.

تطبيق عقوبة الإعدام في 2016

"لا ينبغي أبداً أن يجري الخلط بين الانتقام والعدالة، وكل ما تفضي إليه عقوبة الإعدام هو مضاعفة الظلم"

زيد رعد الحسين، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان[1]

أرقام عالمية

تشير مراقبة الواقع العالمي من جانب منظمة العفو الدولية لتطبيق عقوبة الإعدام إلى تراجع إجمالي في لجوء الدول إلى هذه العقوبة خلال 2016.

إذ تناقص العدد الإجمالي لعمليات الإعدام التي نفذت بالمقارنة مع الرقم الأعلى تاريخياً، الذي تم الإبلاغ عنه في 2015. كما كان عدد الدول التي فرضت أحكاماً بالإعدام والدول التي نفذت عمليات بالإعدام أدنى منه في تلك السنة على نحو ملحوظ. بيد أن الرقم الذي تم تسجيله لأحكام الإعدام الجديدة قد تزايد بالمقارنة مع السنة الفائتة، ليتجاوز الرقم الإجمالي الأعلى السابق في 2014.

وألغت دولتان عقوبة الإعدام بالنسبة لجميع الجرائم، بينما ألغت دولة واحدة العقوبة عن الجرائم العادية فقط. واتخذت عدة دول أخرى خطوات لتقييد استخدام هذه العقوبة، مؤكدة أن الاتجاه العالمي ظل ينحو، برغم التراجعات التي شهدتها بعض البلدان، إلى إلغاء عقوبة الإعدام، بصفتها العقوبة القصوى من حيث قسوتها ولاإنسانيتها وحطها بالكرامة الإنسانية.

---

[1] "زيد يحض جُزر المالديف على مواصلة الحظر المفروض على عقوبة الإعدام منذ فترة طويلة"، المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، 9 أغسطس/آب 2016، ويمكن الاطلاع على التصريح من الموقع www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=20353&LangID=E#sthash.vC3qeUDV.dpuf

عمليات الإعدام

سجّلت منظمة العفو الدولية تناقصاً بنسبة 37% في عدد عمليات الإعدام التي نفذت في 2016 على صعيد العالم بأسره، بالمقارنة مع السنة التي سبقت. فأعدم ما لا يقل عن 1,032 شخصاً-أي أقل بواقع 602 عما كان عليه الحال في 2015، وهي السنة التي سجلت فيها المنظمة أعلى عدد من الإعدامات في سنة واحدة منذ 1989.[2] وعلى الرغم من التراجع الكبير، إلا أن العدد الإجمالي للإعدامات في 2016 ظل أعلى من المعدل المسجّل في العقد السابق. ولا تشمل هذه الأرقام آلاف الإعدامات التي نفذت في الصين، حيث تظل البيانات المتعلقة بتطبيق عقوبة الإعدام مصنّفة كسر من أسرار الدولة.[3]

وقد تكفلت إيران وحدها بنحو 55% من جميع الإعدامات المسجلة. ونفذت، مع المملكة العربية السعودية والعراق وباكستان، 87% من الإجمالي العالمي لعمليات الإعدام. وضاعفت العراق أكثر من ثلاث مرات ما نفذته من إعدامات، بينما ضاعفت كل من مصر وبنغلاديش عمليات الإعدام بمعدل مرتين. وأتاحت معلومات جديدة توافرت بشأن عدد الإعدامات التي نفذت في ماليزيا، وفي فيتنام على وجه الخصوص، الفرصة لتبصر أعمق في مدى اتساع تطبيق عقوبة الإعدام وصورته الحقيقية.

بيد أن العدد الإجمالي لعمليات الإعدام التي نفذت في إيران قد تراجع بمعدل 42% (من ما لا يقل عن 977 إلى ما لا يقل عن 567) بالمقارنة مع السنة السابقة. كما سُجل تراجع كبير في تنفيذ أحكام الإعدام في باكستان أيضاً، وبمعدل 73%. وتراجعت الإعدامات بصورة ملحوظة كذلك في إندونيسيا والصومال والولايات المتحدة الأمريكية. وللمرة الأولى منذ 2006، لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية بين دول العالم الخمس الرئيسية التي تنفذ أحكام الإعدام، وجزئياً بسبب الإجراءات القضائية والتحديات التي فرضتها الصعوبات المتعلقة بتوفير المواد الكيميائية المستخدمة في عمليات الإعدام بالحقنة المميتة.

وقد سجلت منظمة العفو الدولية عمليات إعدام في 23 بلداً، أي أقل بدولتين عما كان عليه الحال في 2015. واستأنفت بيلاروسيا والسلطات في دولة فلسطين تنفيذ أحكام الإعدام في 2016 عقب سنة من وقف التنفيذ، بينما نفّذت بوتسوانا ونيجيريا عمليات إعدام للمرة الأولى منذ 2013. وفي 2016، لم تسجّل منظمة العفو الدولية تنفيذ أي عمليات إعدام في ستة بلدان-وهي تشاد والهند والأردن وعُمان والإمارات العربية المتحدة واليمن-رغم تنفيذها عمليات إعدام في 2015. ولم تتمكن المنظمة من تأكيد ما إذا كانت ليبيا وسوريا واليمن قد قامت بتنفيذ عمليات إعدام بناء على أحكام قضائية.

---

[2] ظلت منظمة العفو الدولية، حتى 2015، تعرض في تقاريرها بشأن تطبيق عقوبة الإعدام على الصعيد العالمي رقمين لتنفيذ أحكام الإعدام في إيران: الرقم المعلن رسمياً للإعدامات، وهو الرقم الذي اعتمدته المنظمة باعتباره الرقم الرئيسي في رسومها البيانية ونصوصها القصيرة؛ والرقم المتعلق بالإعدامات التي لم يتم الإعلان عنها رسمياً. واعتباراً من 2016، بدأت منظمة العفو الدولية باستخدام مجموع الإعدامات المعلن عنها رسمياً وتلك غير المعلن عنها رسمياً باعتباره الرقم الرئيسي.

[3] توقفت منظمة العفو الدولية، في 2009، عن نشر أرقامها التقديرية لتطبيق عقوبة الإعدام في الصين، حيث تُعتبر البيانات المتعلقة بعقوبة الإعدام من أسرار الدولة. وعوضاً عن ذلك، لجأت المنظمة إلى تحدي السلطات الصينية بأن تثبت ادعاءاتها بأنها تحقق هدفها بتقليص تطبيق عقوبة الإعدام بأن تنشر الأرقام بنفسها. (انظر الصفحة 19 وتقرير منظمة العفو الدولية المعنون "أسرار الصين القاتلة" (رقم الوثيقة: ASA 17/5849/2017، أبريل/نيسان 2017).

أحكام الإعدام التي سُجل تنفيذها في مختلف أنحاء العالم خلال 2016

أفغانستان (6)، وبنغلاديش (10)، وبيلاروسيا (4+)، وبوتسوانا (1)، والصين (+)، ومصر (44+)، وإندونيسيا (4)، وإيران (567+)، والعراق (88+) واليابان (3)، وماليزيا (9)، ونيجيريا (3)، وكوريا الشمالية (+)، وباكستان (87+)، و(دولة) فلسطين 3 (سلطات حماس-غزة)، والسعودية (154+)، وسنغافورة (4)، والصومال (14)، بواقع 1 في أرض البونت، و6 في جمهورية أرض الصومال، و7 للحكومة الاتحادية)، وجنوب السودان (+)، والسودان (2)، وتايوان (1)، والولايات المتحدة (20)، وفيتنام (+).

واستُخدمت الأساليب التالية في تنفيذ أحكام الإعدام: قطع الرأس بحد السيف (السعودية)؛ والشنق (أفغانستان وبنغلاديش وبوتسوانا ومصر وإيران والعراق واليابان وماليزيا ونيجيريا وباكستان و(دولة) فلسطين وسنغافورة وجنوب السودان والسودان)؛ والحقنة المميتة (الصين والولايات المتحدة وفيتنام)؛ ورمياً بالرصاص (بيلاروسيا والصين وإندونيسيا وكوريا الشمالية (جمهورية كوريا الشعبية الديموقراطية) و(دولة) فلسطين والسعودية والصومال وتايوان). وكما كان الحال بالنسبة للسنوات السابقة، لم تتلق منظمة العفو الدولية أية تقارير عن تنفيذ أحكام قضائية بالإعدام رجماً.

أحكام الإعدام الصادرة

سجلت منظمة العفو الدولية أحكاماً بالإعدام على 3,106 شخصاً، في 55 بلداً، في 2016. ويشكل العدد الإجمالي لأحكام الإعدام الصادرة زيادة كبيرة على الإجمالي المسجل في 2015 (1,998) ويتعدى الرقم القياسي المسجل الذي تضمنته تقارير المنظمة في 2014 (2,466).

وقد سجّلت منظمة العفو الدولية أرقاماً أعلى بصورة ملموسة بالنسبة لأحكام الإعدام الصادرة في بنغلاديش والكاميرون وجمهورية الكونغو الديموقراطية والهند وإندونيسيا والعراق ولبنان ونيجيريا وباكستان والصومال وتايلند وزامبيا بالمقارنة مع السنة السابقة؛ بيد أنه طرأ تراجع ملحوظ على أحكام الإعدام الصادرة في مصر والولايات المتحدة. وتعود الزيادة، بالنسبة لبعض البلدان، كما هو الحال في تايلند، إلى حقيقة أن السلطات قد زودت منظمة العفو الدولية بمعلومات مفصّلة عن استخدام عقوبة الإعدام في 2016. ولربما أسهمت قدرة منظمة العفو الدولية على الحصول على بيانات معقولة بالعلاقة مع بعض البلدان الأخرى بصورة جزئية في التوصل إلى أرقام إجمالية أعلى.

وقد تراجع عدد الدول التي فرضا أحكاماً بالإعدام من 61 في 2015 إلى 55 في 2016، أي إلى ما كان عليه الحال في 2014.

أحكام الإعدام التي سُجل صدورها في 2016

أفغانستان (4+)، والجزائر (50)، وبنغلاديش (245+)، وبربادوس (3)، وبيلاروسيا (4)، والكاميرون (160+)، والصين (+)، وجمهورية الكونغو الديموقراطية (93+)، ومصر (237+)، وإثيوبيا (2)، وغانا (2)، وغيانا (1)، والهند (136+) وإندونيسيا (60+)، وإيران (+)، والعراق (145+)، واليابان (3)، والأردن (13)، وكازاخستان (1)، وكينيا (24+)، والكويت (49)، ولاوس (3+)، ولبنان (126)، وليبيريا (5+)، وليبيا (1+)، وملاوي (1)، وماليزيا (36+)، وجزر المالديف (2)، ومالي (30)، والمغرب/الصحراء الغربية (6)، وميانمار (3+)، والنيجر (11)، ونيجيريا (527)، وكوريا الشمالية (+)، وباكستان (360+)، ودولة فلسطين (بواقع 21: سلطات حماس في غزة)، وبابوا غينيا الجديدة (1)، وقطر (4)، والسعودية (40+)، وسيراليون (5)، وسنغافورة

(7+)، والصومال (60: بواقع 45 لأرض البونت؛ و8 لأرض الصومال؛ و7 للحكومة الاتحادية)، وجنوب السودان (+)، وسرى لنكا (79+)، والسودان (21+)، وتايوان (2)، وتنزانيا (19)، وتايلند (216)، وترينيداد وتوباغو (2)، وتونس (44)، والإمارات العربية المتحدة (26)، والولايات المتحدة (32)، وفيتنام (63+)، وزامبيا (101)، وزيمبابوي (8).

وفرضت أحكام بالإعدام في بربادوس وغيانا وكازاخستان وليبيريا وبابوا غينيا الجديدة، وهي بلدان لم تسجل منظمة العفو الدولية صدور أي أحكام بالإعدام فيها في 2015. ولم يكشف النقاب عن سجلات لأحكام إعدام فرضت في 2016 في بلدان كانت قد فرضت أحكاماً في 2015-وهي البحرين وبوتسوانا وبروناي دار السلام وبوركينا فاسو وتشاد وغامبيا وموريتانيا ومنغوليا وسوريا وأوغندا واليمن.

وعرف عن وجود ما لا يقل عن 18,848 شخصاً تحت طائلة الإعدام على نطاق العالم بأسره في 2016.

حالات تخفيف العقوبة والعفو عن المحكومين أو تبرئتهم

سجلت منظمة العفو الدولية حالات تخفيف لأحكام الإعدام أو إصدار عفو عنها في 28 بلداً: وهي أفغانستان وأنتيغوا وباربودا وجزر البهاما وبنغلاديش والصين ومصر وغانا والهند وإندونيسيا وكينيا والكويت وماليزيا وموريتانيا والمغرب/الصحراء الغربية وميانمار والنيجر ونيجيريا وباكستان وقطر والسعودية وسنغافورة وسري لنكا والسودان وتايوان وتايلند والإمارات العربية المتحدة وفيتنام وزيمبابوي.[4]

وسجلت منظمة العفو الدولية 60 حالة تبرئة لسجناء كانوا تحت طائلة الإعدام في تسعة بلدان هي بنغلاديش (4)، والصين (5)، وغانا (1)، والكويت (5)، وموريتانيا (1)، ونيجيريا (32)، والسودان (9)، وتايوان (1)، وفيتنام (2).[5]

كيف استُخدمت عقوبة الإعدام في عام 2016

لقد تم تنفيذ عمليات إعدام علنية في كل من إيران (ما لا يقل عن 33 حالة) وكوريا الشمالية.

وتلقَّت منظمة العفو الدولية تقارير بيَّنت أنه تم إعدام شخصين على الأقل في إيران بسبب جرائم ارتُكبت عندما كانا **دون سن الثامنة عشرة**. كما أصدرت إيران أحكاماً بالإعدام على جانحين أحداث آخرين في عام 2016. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن المذنبين الأحداث الذين أُدينوا في السنوات السابقة ظلوا تحت طائلة الإعدام في كل من بنغلاديش وإندونيسيا وإيران وملديف ونيجيريا وباكستان وبابوا نيو غينيا. إن فرض عقوبة الإعدام وتنفيذها بحق الأشخاص الذين كانت أعمارهم تقل عن 18 عاماً وقت ارتكاب

[4] تخفيف الحكم هو إجراء يتم بموجبه استبدال حكم الإعدام ليحل محله حكم أقل قسوة من قبيل السجن المؤبد أو المؤقت، وغالباً بقرار من القضاء عقب استئناف الحكم الابتدائي، ولكن بموجب قرار تنفيذي أيضاً في بعض الأحيان. ويعني منح العفو إعفاء الفرد المدان تماماً من إيقاع أية عقوبة بديلة عليه.

[5] والتبرئة هي الإجراء الذي يتخذ عقب صدور الحكم القطعي بعد استنفاد جميع الاستئنافات، حيث يخلى طرف الشخص المدان لاحقاً من أية مسؤولية أو تبرئ ساحته من التهمة الجنائية، ولذا فهو يعتبر بريئاً في نظر القانون.

الجريمة، يُعتبران انتهاكاً للقانون الدولي. وكثيراً ما تكون السن الحقيقية للمذنب موضع نقاش بسبب عدم توفر إثبات واضح للسن، من قبيل شهادة الميلاد.[6]

وأُعدم أشخاص يعانون من **إعاقات عقلية أو ذهنية (في التعلم)** أو ظلوا محكومين عليهم بالإعدام، في بلدان عدة كإندونيسيا واليابان وملديف وباكستان والولايات المتحدة.

وفي أغلبية البلدان التي حُكم فيها على أشخاص بالإعدام أو أُعدموا، فُرضت تلك الأحكام إثر إجراءات **لا تفي بالمعايير الدولية للمحاكمات العادلة**. ففي عام 2016 أثارت منظمة العفو الدولية بواعث قلق محددة بشأن إجراءات المحاكم في كل من بنغلاديش وبيلاروس والصين ومصر وإندونيسيا وإيران والعراق وكوريا الشمالية والمملكة العربية السعودية وفيتنام. وفي عدة بلدان-كالبحرين والصين وإيران والعراق وكوريا الشمالية والسعودية-استند بعض الإدانات وأحكام الإعدام إلى "اعترافات" ربما انتُزعت من أصحابها تحت وطأة **التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة**. وفي العراق تم بث بعض تلك "الاعترافات" على شاشات التلفزة قبل إجراء المحاكمات، الأمر الذي يشكل انتهاكاً لحق المتهمين في افتراض البراءة.

واستمر فرض **أحكام إعدام إلزامية** في بربادوس وغانا وإيران والأردن وماليزيا وملديف وميانمار ونيجيريا وباكستان والسعودية وسنغافورة وترينيداد وتوباغو. إن أحكام الإعدام الإلزامية لا تتسق مع مبدأ حماية حقوق الإنسان لأنها لا تتيح أية إمكانية لأخذ الظروف الشخصية للمتهم أو ملابسات الجريمة المحددة بعين الاعتبار."[7]

وأصدرت **محاكم عسكرية** أحكاماً بالإعدام على مدنيين في كل من الكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وباكستان. وفي بنغلاديش أصدرت محاكم خاصة أحكاماً بالإعدام لم تف إجراءاتها بالمعايير الدولية للمحاكمات العادلة.

واستمر إصدار أحكام بالإعدام أو تنفيذها بحق أشخاص بسبب جرائم **لا تنطوي على ركن القتل العمد**، الأمر الذي لا يفي بمعيار "الجرائم الأشد خطورة" وفقاً للمادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وفُرضت أحكام بالإعدام، أو نُفذت، بسبب جرائم تتعلق بالمخدرات في عدد من البلدان، كالصين والهند وإندونيسيا والكويت ولاوس وماليزيا والسعودية وسنغافورة وسري لنكا وتايلند والإمارات العربية المتحدة وفيتنام.

ومن بين الجرائم الأخرى التي لم تف بمعيار "الجرائم الأشد خطورة" وفُرضت على مرتكبيها عقوبة الإعدام، أو نُفذت بحقهم، في عام 2016: الجرائم الاقتصادية من قبيل الفساد (الصين)؛ والتجسس (السعودية)؛ والاختطاف (السعودية)؛ والاغتصاب (السعودية) والتجديف أو الإساءة إلى نبي الإسلام (باكستان).

---

[6] يتعين على الحكومات تطبيق النطاق الكامل لمعايير الملائمة في حات وجود خلاف بشأن السن. ويعتبر الاعتماد على المعرفة المتعلقة بالنمو الجسدي والنفسي والاجتماعي من الممارسات الجيدة في عملية تقدير السن. وينبغي تطبيق كل معيار بما يكفل الحق في الاستفادة من الشك لصالح المتهم في الحالات المختلف بشأنها بحيث يعامل كمذنب حدث، وبالتالي ضمان عدم تطبيق عقوبة الإعدام عليه. إن مثل هذه المقاربة تتسق مع المبدأ المنصوص عليه في المادة 3 (1) من اتفاقية حقوق الطفل من أنه في جميع الإجراءات التي تتعلق بالأطفال يولى الاعتبار الأول لمصالح الطفل الفضلى.

[7] لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، باغدایاون رونالدو ضد الفلبين، أراء لجنة حقوق الإنسان، المراسلة رقم: 1110/2002, UN doc. CCPR/C/82/D/1110/2002، بتاريخ 8 ديسمبر/كانون الأول 2004، الفقرة 5.2

وأخيراً فُرضت أحكام بالإعدام على مرتكبي أشكال مختلفة من "الخيانة" و"الأفعال المناهضة للأمن القومي" و"التعاون" مع جهة أجنبية و"التجسس"، و"التشكيك في سياسات الزعيم" والمشاركة في حركات "التمرد والإرهاب"، وغيرها من **"الجرائم ضد الدولة"،** سواء أدت تلك الأفعال إلى وفاة إنسان أم لا، في بلدان عدة، كالصين وإيران ولبنان وكوريا الشمالية وباكستان و(دولة) فلسطين في غزة والسعودية.

عقوبة الإعدام والمنظمات الحكومية الدولية في 2016

من أصل 35 دولة عضو في منظمة الدول الأمريكية، كانت الولايات المتحدة الدولة الوحيدة بينها التي نفذت عمليات إعدام.

من أصل 57 دولة عضو في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، كانت بيلاروس والولايات المتحدة الدولتين الوحيدتين اللتين قامتا بتنفيذ عمليات إعدام.

نفذت ست دول من أصل 54 دولة عضو في الاتحاد الإفريقي عمليات إعدام: بتسوانا ومصر ونيجيريا والصومال وجنوب السودان والسودان.

عُرف عن قيام ست دول من أصل 21 دولة عضو في جامعة الدول العربية بتنفيذ عمليات إعدام: مصر والعراق وفلسطين والسعودية والصومال والسودان.[8]

قامت أربع دول من أصل 10 دول أعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا بتنفيذ عمليات إعدام: إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وفيتنام.

عُرف عن قيام سبع دول من أصل 53 دولة عضو في رابطة الكومنولث بتنفيذ عمليات إعدام، وهي بنغلاديش وبتسوانا والهند وماليزيا ونيجيريا وباكستان وسنغافورة.

عُرف عن قيام أربع من الدول الأعضاء وتلك التي تتمتع بصفة مراقب في المنظمة الدولية للدول الناطقة بالفرنسية بتنفيذ عمليات إعدام: تشاد ومصر والإمارات العربية المتحدة وفيتنام.

كانت اليابان والولايات المتحدة البلدين الوحيدين في مجموعة الثماني اللذين نفذا عمليات إعدام.

كانت 170 دولة من أصل 193 دولة عضو في الأمم المتحدة (88% منها) خالية من الإعدامات في 2016.

[8] تم تعليق عضوية سوريا في جامعة الدول العربية بسبب العنف المستخدم لقمع الانتفاضات. ونظراً للنزاع الدائر هناك، لم تستطع منظمة العفو الدولية تأكيد أي من المعلومات التي تلقتها بشأن استخدام عقوبة الإعدام في سوريا في عام 2016.

وفي سائر أنحاء العالم سُجلت دعوات للعودة إلى تطبيق عقوبة الإعدام كإجراء للحد من الجريمة على الرغم من عدم توفر أدلة مقنعة على أن لهذه العقوبة تأثيراً رادعاً على نحو فريد. وتعهَّدت حكومتا **الفلبين وتركيا**، بشكل خاص، بإعادة العمل بعقوبة الإعدام كإجراء للتصدي للجريمة وتهديدات الأمن القومي، حيث بدأ مجلس النواب الفلبيني النظر في مشروع قانون بهذا الخصوص في نوفمبر/تشرين الثاني. إن مثل هذه الخطوة من شأنها أن تضع كلاً من هاتين الدولتين في موقف منافٍ لالتزاماتها كدولة طرف في المعاهدات المتعلقة بإلغاء عقوبة الإعدام. كما اتخذت حكومة **ملديف** خطوات لاستئناف عمليات الإعدام بعد توقف عن تنفيذها دام أكثر من ستة عقود.

وفي إجراء مناف للمعايير الدولية، قامت **بنغلاديش** بتوسيع نطاق عقوبة الإعدام بحيث شمل بعض الجرائم المتعلقة بالتمرد؛ وقامت **الهند** بتعديل قوانينها بحيث يتم تطبيق عقوبة الإعدام على جرائم الاختطاف إذا أدت إلى وفاة إنسان؛ وجعلت **كوريا الجنوبية** عقوبة الإعدام عقوبة محتملة على بعض الجرائم المتعلقة بالإرهاب.

تطورات إيجابية

قامت دولتان أخريان بإلغاء عقوبة الإعدام على جميع الجرائم في عام 2016. ففي 21 يناير/كانون الثاني أعلنت المحكمة الدستورية في **بنين** عدم دستورية عقوبة الإعدام. وفي 12 مايو/أيار دخل حيز التنفيذ في **ناورو** قانون عقوبات معدَّل لا يتضمن عقوبة الإعدام في عِداد العقوبات المحتملة. وفي 26 أكتوبر/تشرين الأول أصدر رئيس **غينيا** القانون الجنائي المعدل الذي ألغى عقوبة الإعدام على الجرائم العادية فقط.

كما اتُّخذت خطوات مهمة نحو إلغاء عقوبة الإعدام في **تشاد وغواتيمالا**. ففي ديسمبر/كانون الأول، اعتمدت الجمعية الوطنية في تشاد قانون العقوبات المعدل الذي ألغى عقوبة الإعدام على الجرائم باستثناء جريمة "الإرهاب". وفي 22 مارس/آذار، قضت المحكمة الدستورية في غواتيمالا بأن الأحكام الواردة في قانون العقوبات والتي تبيح فرض عقوبة الإعدام في ظروف معينة تتعلق بجريمة القتل المشدد هي أحكام غير دستورية. وفي الولايات المتحدة قضت المحكمة العليا في ديلاوير بأن القانون المتعلق بحكم الإعدام في الولاية غير دستوري، وألغت عقوبة الإعدام.

وفي 14 و21 سبتمبر/أيلول على التوالي، انضمت توغو والجمهورية الدومنيكية إلى البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام.

وفي غواتيمالا نظر الكونغرس في مشروع قانون يلغي عقوبة الإعدام. وألغت ميانمار عقوبة الإعدام بموجب قانون أحكام الطوارئ لعام 1950، والغت تايلند عقوبة الإعدام الإلزامية على جريمة بيع المخدرات.

وقامت دولتان في منطقة الأمريكيتين – وهما أنتيغوا وبربودا وجزر البهاما-بتخفيف أحكام الإعدام الصادرة بحق آخر من تبقى من المحكومين بالإعدام.

وفي 19 ديسمبر/كانون الأول، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها السادس المتعلق بإعلان وقف تنفيذ عقوبة الإعدام، الذي حظي بالدعم من جانب سائر مناطق العالم.[9] كما يكتسب القرار، الذي اقترحته 89 دولة عضو في الأمم المتحدة بقيادة الأرجنتين ومنغوليا، وزناً سياسياً معتبراً، ويضع عقوبة الإعدام في إطار بواعث القلق العالمية بشأن حقوق الإنسان بلا مواربة. وبالإضافة إلى دعوته المركزية إلى إعلان وقف تنفيذ عمليات الإعدام بهدف إلغاء عقوبة الإعدام نهائياً، فإن القرار يوجه نداءات قوية أخرى إلى البلدان التي لا تزال تستخدم هذه العقوبة لتقليص عدد الجرائم التي يمكن فرض العقوبة على مرتكبيها، وزيادة الشفافية فيما يتعلق باستخدامها، بما في ذلك من خلال إتاحة المعلومات المتعلقة بعمليات الإعدام المقررة، واتّباع إجراءات الرأفة على نحو منصف وشفاف.

وقد صوّتت 117 دولة عضو في الأمم المتحدة من أصل 193 دولة لصالح الاقتراح، بينما صوتت ضده 40 دولة، وامتنعت 31 دولة عن التصويت. وحدثت تغييرات إيجابية في عملية التصويت من جانب غينيا وملاوي وناميبيا وجزر سليمان وسري لنكا وسوازيلند، التي صوتت جميعاً لصالح القرار. وكبادرة إيجابية أخرى، انتقلت زيمبابوي من موقف المعارضة إلى الامتناع عن التصويت. ومن المؤسف أن غينيا الاستوائية والنيجر والفلبين وسيشل انتقلت من التصويت لصالح القرار إلى الامتناع عن التصويت، بينما انتقلت بوروندي وجنوب السودان من التصويت لصالح القرار إلى التصويت ضده، وانتقلت جزر الملديف من الامتناع عن التصويت على القرار إلى التصويت ضده.

[9] الجمعية العامة للأمم المتحدة، https://www.un.org/press/en/2016/ga11879.doc.htm ، وقف استخدام عقوبة الإعدام، القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة في 19 ديسمبر/ كانون الأول، رقم الوثيقة: UN doc. A/RES/71/187. للمزيد من المعلومات انظر المرفقIV في هذا التقرير. وللاطلاع على نص القرار انظر الرابط: http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/71/187

نظرة عامة على مستوى مناطق العالم

الأمريكيتان

التوجهات على مستوى المنطقة

- ظلت الولايات المتحدة البلد الوحيد الذي نفذ إعدامات في منطقة الأمريكيتين، وذلك للعام الثامن على التوالي.
- لم تصدر أحكام بالإعدام في عام 2016، ولم يكن هناك أشخاص تحت طائلة الإعدام في 8 من أصل 15 بلداً لا زالت تطبق عقوبة الإعدام في المنطقة.
- استمر عدد أحكام الإعدام الصادرة والمنفذة بالتراجع في الولايات المتحدة، حيث خرجت للمرة الأولى منذ عام 2006 من قائمة أكثر خمس دول تنفيذا للإعدام في العالم.
- ألغت ولاية ديلاوير الأمريكية العمل بعقوبة الإعدام في أغسطس/ آب، وصوت الناخبون في ولاية نبراسكا لصالح استمرار تطبيق العقوبة في نوفمبر/ تشرين الثاني.

البلد	عدد الإعدامات المسجلة في 2016	عدد أحكام الإعدام المسجلة في 2016	العدد المعروف للأشخاص المحكومين بالإعدام حتى نهاية عام 2016
أنتيغوا وباربودا	0	0	0
جزر البهاما	0	0	0
باربادوس	0	3	13
بيليز	0	0	0
كوبا	0	0	0
دومينيكا	0	0	0
غرينادا	0	0	1
غواتيمالا	0	0	0
غيانا	0	1	23
جامايكا	0	0	0

سانت كيتس ونيفيس	0	0	1
سانت لوشيا	0	0	0
سانت فينسينت والغرينادين	0	0	1
ترينيداد وتوباغو	0	2	33
الولايات المتحدة[10]	20 إعداماً في 5 ولايات: ألاباما (2) فلوريدا (1) جورجيا (9) ميزوري (1) تكساس (7)	32 حكماً في 13 ولاية: ألاباما (3) أريزونا (1) أركنسو (1) كاليفورنيا (9) فلوريدا (4) كانساس (1) نيفادا (1) كارولاينا الشمالية (1) أوهايو (4) أوكلاهوما (1) أوريغون (1) بينسيلفانيا (1) تكساس (4)	2832 شخصاً، بما في ذلك: 748 شخصاً في كاليفورنيا، و383 شخصاً في فلوريدا، و242 شخصاً في تكساس، و183 شخصاً في ألاباما، و174 شخصاً في بينسيلفانيا

استمر عدد الإعدامات المنفذة (20) وأحكام الإعدام الصادرة (32) بالتراجع في الولايات المتحدة خلال عام 2016، مسجلاً أدنى رقم منذ عامي 1991، و1973 على التوالي.

وتراجع عدد الإعدامات إلى 8، ليسجل انخفاضاً بواقع 29% مقارنة مع عام 2015. وشهد العام 2016 أيضاً تراجعاً في عدد الولايات التي نفذت أحكاماً بالإعدام حيث انخفض عددها بمقدار ولاية واحدة عن السنة السابقة. ويُعزى الانخفاض في الحالتين جزئياً إلى الطعون القانونية التي أفضت إلى مراجعة

[10] تستند الأرقام إلى المعلومات الصادرة عن إدارة الإصلاحيات، والمحاكم، ووسائل الإعلام في مختلف الولايات الأمريكية. ويتوفر المزيد من المعلومات من خلال مركز معلومات عقوبة الإعدام عبر الموقع التالي: www.deathpenaltyinfo.org/ .

البروتوكول المعتمد على صعيد استخدام الحقنة المميتة، أو إلى مشاكل واجهت الولايات في الحصول على المواد الكيماوية المستخدمة في مكونات الحقنة المميتة.[11]

وتضاعف تقريباً عدد الإعدامات المنفذة في ولاية جورجيا مقارنة بعام 2015 (حيث ارتفع عددها من 5 إلى 9 إعدامات)، بينما انخفض عددها بواقع النصف في ولاية تكساس (من 13 إلى 7). وتكفلت هاتان الولايتان معاً بتنفيذ ما نسبته 80% من مجموع الإعدامات المنفذة في الولايات المتحدة خلال العام الماضي.

وشهدت الولايات المتحدة تراجعاً حاداً في عدد أحكام الإعدام الصادرة في العام 2016، حيث انخفض إلى 32 حكماً فقط، فيما شكل انخفاضاً بواقع 38% مقارنة بعدد الأحكام الصادرة في 2015، والذي بلغ 52 حكماً.

عقوبة الإعدام في الولايات المتحدة

وصل مجموع الولايات التي ألغت تطبيق عقوبة الإعدام إلى 19 ولاية، بما في ذلك ست ولايات سبق وأن ألغت تطبيق العقوبة في العام 2007. ولا زالت 31 ولاية تطبق العقوبة حالياً، وإن لم يتم تنفيذ أي حكم في 12 ولاية منها منذ ما لايقل عن 10 سنوات، وهي ولايات أركنسو، وكاليفورنيا، وكولورادو، وكانساس، ومونتانا، ونبراسكا، ونيفادا، ونيوهامبشير، وكارولاينا الشمالية، وأوريغون، وبينسيلفانيا، ووايومنغ. وأعلن حكام ولايات كولورادو أوريغون وبينسيلفانيا وواشنطون فرض وقف اختياري على تنفيذ أحكام الإعدام. ولم تقم السلطات الاتحادية بتنفيذ أية أحكام بالإعدام منذ العام 2003، وهو ما ينسحب على السلطات العسكرية منذ العام 1961.

وشهدت باقي بلدان منطقة الأمريكيتين تقدماً ملموساً. وخلصت غواتيمالا إلى أن تطبيق عقوبة الإعدام في جريمة القتل المشددة يخالف الدستور، وتم طرح مشروع قانون على الكونغرس لإلغاء تطبيق العقوبة. ومع نهاية العام، لم يكن هناك أحد تحت طائلة الإعدام في اثنين من بلدان البحر الكاريبي، وهما أنتيغوا وباربودا، وجزر البهاما، وذلك للمرة الأولى في تاريخهما.

واقتصر إصدار أحكام الإعدام على ثلاثة بلدان فقط خلال العام المنصرم، حيث أصدرت برابادوس، وغيانا، وترينيداد وتوباغو أحكاماً في جرائم القتل العمد. وظل 72 شخصاً محكومين بالإعدام في ستة بلدان، نصفهم تقريباً في ترينيداد وتوباغو وحدها.

وأصدرت المحكمة العليا في المملكة المتحدة قراراً مشتركاً مع اللجنة القضائية للمجلس الملكي الخاص في فبراير/ شباط يطال عدداً من الأشخاص المحكومين في الإعدام في منطقة الكاريبي، ويشترط توفر القصد والنية من أجل إدانة الشريك في جرائم القتل العمد أو ما يُعرف "بجرائم القتل المشترك"، أو التيقن من وقوع الأذى أو الضرر الجسيم في معرض الجريمة المرتكبة، وعدم الاكتفاء باحتمال توقع الشخص لمثل هذه النتيجة.[12]

---

[11] استمر تجميد تنفيذ الإعدامات في ولايتي أوكلاهوما وأوهايو طيلة عام 2016 بانتظار نتائج التقاضي المتعلق بالبروتوكول المتبع في استخدام الحقنة المميتة.

[12] المحكمة العليا واللجنة القضائية التابعة للمجلس الملكي، آر ضد جوغي و رودوك ضد الملكة (جامايكا)، [2016] UKPC 7 and [2016] UKSC 8، صدر الحكمان في 18 فبراير/شباط 2016

التطورات على مستوى البلدان

راجعت محكمة شرق الكاريبي في نوفمبر/ تشرين الثاني قضايا جميع السجناء المحكومين بالإعدام في **أنتيغوا وباربودا**، وعاودت الحكم عليهم بالسجن لمدد مختلفة.

وتم إلغاء آخر حكم صادر بالإعدام في **جزر البهاما**، وتم في أكتوبر/ تشرين الأول إحالة القضية من أجل إعادة محاكمة المتهم عقب أن خلصت المحكمة العليا إلى أنه قد تم الافتئات على حقوق المتهم بمحاكمة عادلة جراء دعاية مضادة استهدفته قبل المحاكمة، علاوة على سوء سلوك هيئة المحلفين ومحامي الدفاع.

وأصدرت محاكم **باربادوس** ثلاثة أحكام بالإعدام وجوباً على ذمة جرائم القتل العمد. وظلت مسودة المشروع التي طرحتها الحكومة على البرلمان في نوفمبر/ تشرين الثاني 2014 قيد النظر مع نهاية العام، وتهدف المسودة إلى إلغاء تطبيق عقوبة الإعدام وجوباً، وإخضاع جميع المتهمين بالقتل العمد لفحص الطب النفسي.[13]

وأعلنت المحكمة الدستورية في **غواتيمالا** بتاريخ 22 مارس/ آذار أن جميع أحكام المادة 132 من قانون العقوبات تخالف الدستور كونها تنص على وجوب الحكم بالإعدام في بعض ظروف وملابسات جرائم القتل العمد المشددة.[14]

وطُرحت في الأثناء مسودتا قانونين على الكونغرس في غواتيمالا، وتتعلقان بعقوبة الإعدام. وتهدف مسودة القانون رقم 5038 التي طُرحت في أبريل/ نيسان إلى تيسير استئناف تنفيذ أحكام الإعدام، فيما طُرحت مسودة القانون رقم 5100 في يوليو/ تموز بهدف إلغاء عقوبة الإعدام، وحظيت بموافقة مشتركة من طرف ثلاث لجان برلمانية رئيسية. وظلت المسودتان قيد النظر في الكونغرس مع نهاية العام.

وصدر حكم جديد بالإعدام في **غيانا**، وظل 23 شخصاً تحت طائلة الإعدام مع نهاية العام. وتكرر طرح مسألة إلغاء العقوبة للنقاش أكثر من مرة خلال العام، وصرح الرئيس ديفيد غرانجر لوسائل الإعلام أنه ليست لديه "نية لإعدام أحد".[15]

وصدر حكمان بالإعدام وجوباً على ذمة جريمتي قتل عمد في **ترينيداد وتوباغو**، التي ظل 33 شخصاً فيها تحت طائلة الإعدام مع نهاية العام 2016. ولمواجهة استمرار ارتفاع معدلات الجريمة، ما انفكت الحكومة تساند الأصوات الداعية إلى استئناف تنفيذ الإعدامات. واشارت إلى أنها تتابع سير قضايا الاستئناف

---

[13] مشروع تعديل قانون الإجراءات الجنائية، 2014؛ ومشروع تعديل قانون الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص، 2014، ومشروع قانون تعديل الدستور 2014. ووحده فقط مشروع تعديل قانون الجرائم ضد الأشخاص وصل إلى مرحلة القراءة الثانية في الجمعية الوطنية بتاريخ 27 يناير/ كانون الثاني 2015.

[14] محكمة غواتيمالا الدستورية، القرار رقم 1097-2015، الصادر بتاريخ 22 مارس/ آذار 2016.

[15] صحيفة غيانا تايمز " الرئيس غرانجر: ليست لدي نية لإعدام أحد" 20 يونيو/ حزيران 2016، والمتوفر عبر الرابط التالي: http://guyanatimesgy.com/i-have-no-intention-of-executing-anyone-president-granger/ .

والطعون في القضايا التي تحمل عقوبة الإعدام كي تقوم بتنفيذ الحكم بمجرد أن يكتسب الدرجة القطعية.[16]

وساعد عدد من قرارات المحاكم الهامة على صياغة شكل تطبيق عقوبة الإعدام في **الولايات المتحدة الأمريكية** في 2016. وفي 12 يناير/ كانون الثاني، قضت المحكمة الاتحادية العليا في قضية "هيرست ضد ولاية فلوريدا" بأن قانون عقوبة الإعدام في الولاية يخالف الدستور كونه يمنح هيئة المحلفين صلاحيات استشارية فقط عند وجوب الحكم على المتهم بالإعدام.[17] وأوقف الحكم في قضية هيرست تنفيذ جميع الأحكام بالإعدام، والكثير من المحاكمات في قضايا تحمل عقوبة الإعدام، في ولاية فلوريدا ريثما يتم الانتهاء من عمليات التقاضي المتعلقة بتحديد نطاق القرار وآثاره. وفي ديسمبر/ كانون الأول، أصدرت المحكمة العليا قرارا أشار إلى أن الحكم في قضية هيرست ينطبق بأثر رجعي على أكثر من 200 سجين تحت طائلة الإعدام.

وأثر الحكم الصادر بقضية هيرست على سير الأمور في ولاية ديلاوير، حيث قررت المحكمة العليا في الولاية بتاريخ 2 أغسطس/ آب أن قانون إصدار أحكام الإعدام في الولاية يخالف الدستور كما ورد في قرار الحكم بقضية هيرست. [18] وفي ديسمبر/ كانون الأول، قضت المحكمة بأن قرارها ينطبق بأثر رجعي أيضا، وأشارت إلى تغيير أحكام الإعدام الصادرة بحق 13 سجيناً تحت طائلة الإعدام لتصبح أحكاماً بالسجن المؤبد.[19]

وأصدرت المحكمة العليا في ولاية كاليفورنيا بتاريخ 12 ديسمبر/ كانون الأول 2016 أمرا بتأجيل تنفيذ مقتضيات "المقترح 66" الذي يهدف إلى تقليص المدة الزمنية الفاصلة بين صدور الحكم بالإعدام وموعد تنفيذه في الولاية، وتم اعتماده بفارق ضئيل في الأصوات بموجب استفتاء أُجري في نوفمبر/ تشرين الثاني. وفي 28 ديسمبر/ كانون الأول، جمّد مكتب القانون الإداري في الولاية العمل ببروتوكول إدارة الإصلاح والتأهيل بشأن استخدام الحقنة المميتة، والذي كان من شأنه أن يتيح استئناف تنفيذ أحكام الإعدام في الولاية. ونُفذ آخر حكم بالإعدام في الولاية في عام 2006، وظل 748 شخصاً تحت طائلة الإعدام فيها.

وتمخضت مبادرات أخرى طُرحت للاقتراع بالتزامن مع الانتخابات الرئاسية عن تأييد تطبيق عقوبة الإعدام. وأقر الناخبون في نبراسكا بأغلبية 61% من الأصوات مقابل معارضة 39% المقترح رقم 426 الداعي إلى استمرار تطبيق عقوبة الإعدام.[20] وفي الأثناء، أُجري استفتاء في أوكلاهوما على إجراء لتعديل

---

[16] صحيفة ترينيداد إكسبرس "32 شخصاً تحت طائلة الإعدام، ولكن لن يتم شنق أحد منهم" 13 ديسمبر/ كانون الأول 2016، والمتوفر عبر الرابط التالي: www.trinidadexpress.com/20161213/news/32-on-death-row-but-no-one-can-hang .

[17] قضية "هيرست ضد ولاية فلوريدا" مجموعة إجراءات العدالة المطلقة للمحكمة العليا في ولاية فلوريدا، الرقم 14-7505، 577، الولايات المتحدة (2016)، والصادر بتاريخ 12 يناير/ كانون الثاني 2016.

[18] قضية "بينجامين رؤوف ضد ولاية ديلاوير" رقم 39، 2016، الصادر بتاريخ 2 أغسطس/ آب 2016.

[19] قضية "ديريك باول ضد ولاية ديلاوير" رقم 310، 2016، الصادر بتاريخ 15 ديسمبر/كانون الأول 2016.

[20] صوت المجلس التشريعي في الولاية خلال عام 2015 على إلغاء عقوبة الإعدام، وأبطل مفعول حق النقض الذي استخدمه حاكم الولاية بيت ريكيت. ولكن تم تجميد العمل بإلغاء العقوبة عقب نجاح الجهود الرامية إلى طرح المسألة على الاستفتاء العام.

دستور الولاية بما يجيز استخدام جميع أساليب الإعدام غير المحظورة بموجب الدستور الأمريكي، ومنع محاكم الولاية من إصدار أحكام تصنف الإعدام "كعقوبة قاسية أو غير معتادة".[21]

ووقع حاكم ولاية ميسيسيبي بتاريخ 3 مايو/ ايار على مشروع قانون يجيز عدم الكشف عن هوية المشاركين بتنفيذ أحكام الإعدام، وعدم الإفصاح عن الجهات الموردة للمواد الكيماوية المستخدمة في إجراءات الحقنة المميتة.[22]

واستمرت بواعث القلق المتعلقة بذوي الإعاقات العقلية والذهنية، والتمييز العنصري على هامش تطبيق عقوبة الإعدام في 2016. وتم إعدام رجل من أصول إفريقية يُدعى، كينيث فولتس، في ولاية جورجيا على خلفية جريمة قتل امرأة بيضاء في عام 1996. ووقع أحد أعضاء هيئة المحلفين على إفادة جاء فيها: "لا أعلم إذا ما كان هذا الشخص قد قتل أحداً، ولكن نال هذا الزنجي ما كان ينبغي أن يحصل". ورفضت محكمة في الولاية الزعم القائل بأن كينيث فولتس يعاني من إعاقة ذهنية، لأن ذلك سوف يجعل من إعدامه حينها إجراء مخالفاً للدستور. وتستخدم ولاية جورجيا في هذا السياق معيار "البعد عن أي شك معقول" للبت في إصابة الشخص بإعاقة ذهنية من عدمها.

وأُعدم جون وين كونر في جورجيا بتاريخ 15 يوليو/ تموز بعد أن أمضى 34 سنة تحت طائلة الإعدام. ونظراً لقلة خبرة محاميه، لم يسمع أعضاء هيئة المحلفين أي تفاصيل أثناء محاكمته عن تعرضه للإساءة في مرحلة الطفولة، أو احتمال إصابته بإعاقة ذهنية.

وشهد العام 2016 استمرار السير في الإجراءات القضائية السابقة للمحاكمة بحق ستة من محتجزي القاعدة البحرية **الأمريكية** في خليج غوانتنامو في كوبا، واتُّهم خمسة منهم بالتخطيط لشن هجمات 11 سبتمبر 2001، فيما اتُّهم عبد الرحيم الناشري بأنه العقل المدبر للهجوم على السفينة الحربية الأمريكية "يو إس إس كول" في العام 2000. وصرحت الحكومة الأمريكية أنها عازمة على طلب إنزال عقوبة الإعدام بالرجال الستة إذا تمت إدانتهم. ويُذكر أن الإجراءات القضائية المعتمدة أمام الهيئات العسكرية لا تلبي المعايير الدولية في مجال المحاكمات العادلة، وهو ما سوف يجعل من أحكام الإعدام التي تصدرها حرماناً تعسفياً من الحياة.

يواجه **عمار البلوشي** عقوبة الإعدام على خلفية محاكمته أم الهيئة العسكرية في غوانتنامو. واتُّهم البلوشي بتحويل الأموال إلى أشخاص ثبت ضلوعهم لاحقاً في اختطاف الطائرات التي استُخدمت في هجمات 11 سبتمبر 2001. واحتُجز البلوشي سراً بعهدة وكالة المخابرات المركزية (سي آي إيه) خلال الفترة ما بين عامي 2003 و2006، وتعرض خلالها للاختفاء القسري، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وأما المعلومات المتعلقة بمواقع احتجازه طوال ثلاث سنوات ونصف بعهدة وكالة المخابرات المركزية، وتفاصيل معاملته في الأثناء، فلا زالت مصنفة على أنها معلومات فائقة السرية.

وأُسندت إحدى الهيئات العسكرية التهم إلى عمار البلوشي ورفاقه بادئ الأمر بتاريخ 5 يونيو/ حزيران 2008 بموجب أحكام قانون الهيئات العسكرية لعام 2006. وأجازت السلطة المعنية بتنظيم الهيئات العسكرية في 2012 مقاضاة المتهمين الخمسة وطلب إنزال عقوبة الإعدام بهم، وذلك بوصفها الجهة التي توجه عمل الهيئات العسكرية. ولم تبدأ محاكمتهم بعد.

[21] مسألة الولاية رقم 776.

[22] مشروع قانون الولاية رقم 2237.

ووفق ما أفاد به محامو عمار البلوشى، فلقد ظهرت على موكلهم أعراض الإصابة باضطراب الكرب اللاحق للصدمة، وإصابات دماغية جراء تعرضه للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة فى حجز وكالة المخابرات المركزية. وعقب التقدم بعدد من الطلبات الرسمية، وافق القاضى العسكرى والسلطة التنظيمية للهيئات العسكرية في أكتوبر/ تشرين الأول على إخضاع البلوشي لفحص طبي كامل بهدف معالجة حالته. ولم يتم إجراء الفحص مع نهاية العام، ويصر محاموه على أن إصاباته البدنية والنفسية وإعاقته العقلية الظاهرة قد عطلت قدرته على مساعدتهم في إعداد الدفوع، والمشاركة على نحو فعال في جلسات ما قبل المحاكمة.

منطقة وآسيا والمحيط الهادئ

التوجهات على مستوى المنطقة

- استمرت الصين في احتلال المرتبة الأولى مجدداً ضمن قائمة أكثر البلدان تنفيذاً للإعدامات في العالم، ولكن لا تزالت الأرقام ذات الصلة تُصنف على أنها من اسرار الدولة.
- انخفض عدد الإعدامات التي عُرف عن تنفيذها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ويُعزى ذلك جزئياً إلى تراجعها بشكل ملموس في باكستان. وقابل ذلك ارتفاع في عدد أحكام الإعدام المسجلة في المنطقة.
- رسمت المعلومات الجزئية التي أصدرتها السلطات في الصين وماليزيا وفيتنام ملامح صورة مقلقة بشأن تطبيق عقوبة الإعدام في هذه البلدان.
- وشهدت الفلبين وجزر الملديف انتكاسة جراء معاودتهما العمل بعقوبة الإعدام وتطبيقها على التوالي.

البلد	الإعدامات المسجلة في 2016	أحكام الإعدام المسجلة في 2016	الأشخاص الذين عُرف أنهم لا يزالون محكومين بالإعدام مع نهاية عام 2016
أفغانستان	6	4+	600+
بنغلاديش	10	245+	1,645+
بروناي دار السلام	0	0	+
الصين	+	+	+
الهند	0	136	400+
إندونيسيا	4	60+	215+

اليابان	3	3	141
لاوس	0	3+	+
ماليزيا	9 (اعتبارا من 30 سبتمبر/ أيلول)	36+	1042 (اعتبارا من 30 أبريل/ نيسان)
جزر الملديف	0	2	18
منغوليا	0	0	0
ميانمار	0	3+	+
كوريا الشمالية	+	+	+
باكستان	87+	360+	6,000+
بابوا غينيا الجديدة	0	1	14
سنغافورة	4	7+	38+
كوريا الجنوبية	0	0	61 اكتسبت أحكامهم الدرجة القطعية
سري لانكا	0	79+	1004 (اعتبارا من أبريل/ نيسان)
تايوان	1	2	42
تايلند	0	216	427
فيتنام	+	63+	681+

عُرف عن تنفيذ ما لا يقل عن 130 إعداماً في 11 بلداً في المنطقة. ولا يشمل هذا العدد الآلاف الذين تعتقد منظمة العفو الدولية أنه قد تم إعدامهم في الصين التي تصدرت هذا العام مجدداً قائمة أكثر بلدان العالم تنفيذاً للإعدامات.

وتراجع العدد الكلي للإعدامات المسجلة في عام 2016 بشكل ملموس مقارنة بعام 2015 الذي شهد الإبلاغ عن تنفيذ 367 إعداماً. ويُعزى هذا التراجع جزئياً إلى انخفاض عدد الإعدامات في باكستان إلى 239 إعداماً في 2016. وتراجع عدد الإعدامات أيضاً في إندونيسيا، ليبلغ 4 إعدامات فقط مقارنة بتنفيذ 14 إعداماً خلال عام 2015. وحصلت زيادة مقلقة في عدد الإعدامات في بنغلاديش لتصل إلى 10 إعدامات، أي أكثر من ضعف عدد الإعدامات في عام 2015 والبالغ عددها 4 إعدامات فقط. ولم تنفذ الهند أية إعدامات خلال عام 2016 على النقيض من عام 2015.

وصدر في المنطقة 1213 حكماً بالإعدام في 18 بلداً خلال عام 2016، فيما شكل زيادة ملموسة مقارنة بصدور 661 حكماً بالإعدام في 2015. وتُعزى الزيادة إلى الارتفاع الملموس في بنغلاديش والهند وإندونيسيا وباكستان، وخصوصاً تايلند التي زودت سلطاتها منظمة العفو الدولية بأرقام كاملة شملت

216 حكماً بالإعدام في 2016، وذلك للمرة الأولى خلال السنوات الأخيرة. ولم يُسجل صدور أحكام جديدة بالإعدام في بروناي دار السلام ومنغوليا خلال 2016، على النقيض من عام 2015 الذي شهد الإبلاغ عن صدور بعض الأحكام من هذا القبيل.

ولا يزال غياب الشفافية بشأن تطبيق عقوبة الإعدام يشكل أحد بواعث القلق ذات الصلة في هذه المنطقة. وظلت كل من الصين وفيتنام تصنفان المعلومات الخاصة بعقوبة الإعدام على أنها من أسرار الدولة، ولم تتوفر سوى معلومات محدودة بشأن العقوبة في لاوس وماليزيا ووكوريا الشمالية وسنغافورة. وعندما ظهرت معلومات جديدة بشأن تطبيق العقوبة، كما حصل في ماليزيا وفيتنام على وجه التحديد، اتضحت معالم حجم ومدى تطبيق عقوبة الإعدام بشكل فعلي.

وتكررت حالات تطبيق عقوبة الإعدام بما يخالف أحكام القانون الدولي ومعاييره في مختلف أنحاء المنطقة. وتلقت منظمة العفو الدولية معلومات ذات مصداقية تشير إلى وجود أشخاص تحت طائلة الإعدام في بنغلاديش وإندونيسيا وجزر الملديف وباكستان وبابوا غينيا الجديدة، على الرغم من أنهم لم يبلغوا سن الثامنة عشرة وقت ارتكاب الجرائم التي أُدينوا على خلفيتها. وجرى التوسع في تطبيق العقوبة في جرائم لا تستوفي معيار "الجرائم الأشد خطورة" الذي يجب أن يقتصر تطبيق العقوبة عليها وفق أحكام القانون الدولي. ولا تزال بواعث القلق قائمة في المنطقة على صعيد انتهاك الحق في المحاكمة العادلة.

وقامت جزر الملديف بخطوات انتكاسية باستئنافها تنفيذ الإعدامات بعد فترة توقف دامت أكثر من ستة عقود، فيما خطت الفلبين خطوات باتجاه إعادة العمل بالعقوبة.

وتسببت قضايا شهدت تبرئة المتهمين بعد الحكم عليهم، أو على إثر محاكمتهم بإثارة جدل حول المخاطر الحالية المتعلقة باحتمال إعدام أبرياء في الصين وتايوان وفيتنام.

التطورات على مستوى البلدان

أُعدم ستة رجال في **أفغانستان** بتاريخ 8 مايو/ أيار عقب إدانتهم بجرائم متعلقة بالإرهاب، وصدرت أربعة أحكام جديدة بالإعدام جاء أحدها على خلفية جريمة القتل العمد، واثنان على خلفية جريمة الاختطاف. وظل 600 شخص محكوم عليهم بالإعدام مع نهاية العام.

ونُفذت 10 إعدامات في **بنغلاديش** خلال العام، وأُدين ثمانية من الذين تم إعدامهم بارتكاب جرائم القتل العمد، فيما أُعدم موتيور رحمن نظامي ،ومير قاسم علي، عقب إدانتهما والحكم عليها بالإعدام من محكمة الجرائم الدولية (البنغالية) التي تم تشكيلها للتحقيق في الانتهاكات الواسعة النطاق التي ارتُكبت إبان حرب استقلال بنغلاديش عام 1971. ويُذكر أن الإجراءات المتبعة في هذه المحكمة تخالف المعايير الدولية المرعية في مجال المحاكمة العادلة.

وصدر 245 حكماً بالإعدام في بنغلاديش خلال العام، بينها 13 حكماً صدرت عن محكمة الجرائم الدولية. وتمت تبرئة أربعة أشخاص بعد أن كانوا تحت طائلة الإعدام، ولا تزال هناك 1645 شخصاً محكوماً بالإعدام مع نهاية العام، بما في ذلك بعض الذين لم يبلغوا سن 18 عاماً وقت ارتكاب الجريمة.

وأقر البرلمان في 29 فبراير/ شباط قانون خفر السواحل البنغالي الذي يجيز الحكم بالإعدام على من تثبت

إدانته بالتحريض على التمرد، أو المشاركة فيه، أو التزام الصمت حياله.[23]

وظلت الأرقام الخاصة بتطبيق عقوبة الإعدام في **الصين** تُصنف على أنها من أسرار الدولة. واستمرت منظمة العفو الدولية في رصد الإعدامات المنفذة، والأحكام الصادرة في البلاد طوال العام. وتعتقد المنظمة مجدداً أن عدد هذه الإعدامات والأحكام يُقدر بالالآف، وأن الصين لا تزال تحتل صدارة الدول الأكثر تنفيذاً للإعدامات في العالم، حيث فاق عدد الذين تم إعدامهم في الصين وحدها مجموع من نُفذ فيهم الحكم في باقي بلدان العالم أجمع.

ومن المرجح أن يكون عدد الإعدامات المنفذة في الصين خلال السنوات الماضية قد تراجع جراء قيام محكمة الشعب العليا بمراجعة القضايا التي تحمل عقوبة الإعدام، بالإضافة إلى إجراء إصلاحات أخرى في هذا السياق. وفي أواخر عام 2016، صرح الأستاذ الدكتور تشن غوانغ جونغ الذي يشغل منصب أستاذ فخري في جامعة الصين للعلوم السياسية والقانون قائلاً: "لقد تراجع حسب علمي عدد أحكام الإعدام (بما في ذلك تلك التي تُنفذ بشكل فوري بعد صدورها) خلال السنوات العشر الماضية إلى ما دون حاجز 10000 حكم بعد أن كان يفوق ذلك بكثير".[24] ولا يزال من المستحيل التحقق من حجم التراجع هذا، أو توصيفه بشكل كمي. وعليه، فتجدد منظمة العفو الدولية تحديها للسلطات الصينية بأن تتوخى الشفافية، وتنشر هذه المعلومات للعموم.[25]

ومع استمرار فرض عقوبة الإعدام في 46 جريمة مختلفة، ما انفكت السلطات الصينية تطبق العقوبة على طائفة واسعة من الجرائم بما فيها تلك التي لا تمت للعنف بصلة، ولا تلبي معيار "الجرائم الأشد خطورة" الوارد في القانون الدولي، من قبيل الجرائم المتعلقة بالمخدرات.

وظلت السلطات الصينية ماضية في اللجوء إلى عقوبة الإعدام كأداة لتمرير رسائل سياسية. وأطلقت الحكومة حملة عبر مواقع التواصل الاجتماعي تبرز تطبيق عقوبة الإعدام في قضايا متعلقة بقيام أشخاص بقتل موظفين في المستشفيات.[26] وتلجأ الحكومة في الأثناء إلى فرض رقابة صارمة لوأد حملة على مواقع التواصل دعت إلى إنقاذ حياة جيا جينغ لونغ، الذي حُكم عليه بالإعدام، ونُفذ فيه الحكم في نوفمبر/ تشرين الثاني بتهمة قيامه بقتل مسؤول قروي عمداً. وجذبت قضيته الأنظار المحلية والدولية تجاه تطبيق السياسة التي أعلنت السلطات عنها من تلقاء نفسها، تحت شعار "قتل عدد أقل، مع توخي المزيد من الحذر". وحاجج منتقدو طريقة تعامل السلطات مع قضية جيا بأنه كان بإمكان المحكمة أن تأخذ في الاعتبار العوامل المخففة من قبيل هدم منزله، ومحاولته الاستسلام، قبل إصدار

---

[23] موقع "bnews24.com " (البرلمان يقر مشروع قانون خفر السواحل الذي ينص على فرض عقوبة الإعدام في جريمة التمرد" 29 فبراير/ شباط 2016، والمتفور عبر الرابط التالي:
http://bdnews24.com/bangladesh/2016/02/29/parliament-passes-coast-guard-bill-with-death-sentence-for-mutiny .

[24] شان يوشياو، ووانغ يي ين، ولي رونغدي كايشين "استمرار المشاكل على صعيد إصلاح نظام عقوبة الإعدام في الصين حتى بعد إجراء الإصلاحات" 3 يناير/ كانون الثاني 2017.

[25] انظر أيضا تقرير منظمة العفو الدولية "الصين: أسرار مميتة" (رقم الوثيقة:ASA 17/5849/2017) أبريل/ نيسان 2017.

[26] صينا (نشرة صادرة عن عصبة الشباب الشيوعي في اللجنة المركزية:لا تهاون أبداً مع العنف الممارس بحق موظفي المستشفيات) 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2016، والمتوفر عبر الرابط التالي:
http://news.sina.com.cn/c/nd/2016-10-07/doc-ifxwrhpm2495664.shtml .

الحكم عليه، وهو ما كان يمكن أن يؤدي إلى إنقاذ حياته.[27]

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن الصين قد خفضت تطبيق عقوبة الإعدام بشكل ملموس في الجرائم الاقتصادية. ونشرت وسائل الإعلام الرسمية مقالات كثيرة تفيد بأنه لم يصدر منذ عام 2013 أي حكم بإعدام أكثر من 50 مسؤولاً رفيع المستوى تمت الإطاحة بهم على إثر حملة لمكافحة الفساد، باستثناء المسؤول جاو لي بينغ الذي أُدين بارتكاب جريمتي القتل العمد والرشوة.[28] ولم توثق منظمة العفو الدولية تنفيذ أو إصدار أحكام بالإعدام في جرائم اقتصادية خلال العام بخلاف قضية جاو لي بينغ.

وحصل المزيد من حالات تبرئة السجناء تحت طائلة الإعدام خلال العام، وهو ما أثار جدلاً جديدا بشأن إدارة نظام عقوبة الإعدام في البلاد، واستمرار خطر الإقدام على إعدام الأبرياء. وقامت محكمة الشعب العليا بتاريخ 2 ديسمبر/ كانون الأول 2016 بنقض حكم الإدانة الصادر بحق نيي شوبين الذي أُعدم في عام 1995. وشهد عام 2016 تبرئة أربعة رجال محكوم عليهم بالإعدام مع إمكانية تخفيف الحكم بعد سنتين، وأخلي سبيلهم.

وسلط مؤتمران حول زراعة الأعضاء في هونغ كونغ، والعاصمة بيجين، الضوء على بواعث القلق المتعلقة باستئصال الأعضاء من السجناء الذين يتم إعدامهم. وعلى الرغم من تصريح نائب وزير الصحة السابق في 2013 أن زراعة الأعضاء لن تتم إلا عن طريق التبرع الطوعي اعتباراً من منتصف العام 2014، أوردت صحيفة "نيويورك تايمز" أن الموقع الإلكتروني لمؤسسة تطوير زراعة الأعضاء في الصين قد أشار إلى استمرار السماح للسجناء بالتبرع بأعضائهم.[29] وتهيب منظمة العفو الدولية بالسلطات أن توقف هذه الممارسة فوراً كونها تخالف المعايير الدولية التي تشترط الحصول على موافقة المتبرع بكل حرية والمبنية على حُسن الاطلاع على المعلومة.

وأصدرت المحاكم في **الهند** ما لا يقل عن 136 حكماً جديداً بالإعدام، جاء أغلبها على خلفية جرائم قتل.[30] وأصدرت المحاكم الخاصة ستة من هذه الأحكام، ويُعتقد بوجود أكثر من 400 شخص محكوم عليهم بالإعدام مع نهاية العام. ونشرت "جامعة القانون الوطنية" بدلهي دراسة موسعة في مايو/ أيار أظهرت انتماء غالبية السجناء تحت طائلة الإعدام للطبقات المهمشة اقتصادياً واجتماعياً.[31] وقامت

---

[27] صحيفة آسيا تايمز، ويليام ني "كيف تساعد الرقابة على النشر آلة الإعدام في الصين" 15 ديسمبر/ كانون الأول 2016، والمتوفر عبر الرابط التالي: www.atimes.com/censorship-aids-chinas-execution-machine/.

[28] هوا شوان (صحيفة الجنوب الأسبوعية) "عدد خاص بمناسبة السنة الجديدة: ما هو الهامش المتاح لتقليص تطبيق عقوبة الإعدام؟" 3 يناير/ كانون الثاني 2017، والمتوفر عبر الرابط التالي:http://www.infzm.com/content/121884

[29] صحيفة نيويورك تايمز "اشتعال الجدل بشأن استخدام الصين لأعضاء السجناء تزامنا مع اجتماع للخبراء في هونغ كونغ" 17 أغسطس/ آب 2016، والمتفور عبر الرابط التالي:
https://www.nytimes.com/2016/08/18/world/asia/debate-flares-on-chinas-use-of-prisoners-organs-as-experts-meet-in-hong-kong.html?_r=0 .

[30] جامعة القانون الوطنية "تقرير عقوبة الإعدام في الهند، الاحصائيات السنوية" مارس/آذار 2016، والمتوفر عبر الرابط التالي:
http://www.deathpenaltyindia.com/wp-content/uploads/2016/12/Annual-Statistics-Report-2016.pdf

[31] جامعة القانون الوطنية "تقرير عقوبة الإعدام في الهند" مايو/ أيار 2016، والمتوفر عبر الرابط التالي:
www.deathpenaltyindia.com/wp-content/uploads/2016/05/Death-Penalty-India-Report-Volume-1.pdf،
وكذلك: http://www.deathpenaltyindia.com/wp-content/uploads/2016/05/Death-Penalty-India-Report-Volume-2.pdf.

المحاكم بتأجيل تنفيذ إعدام خمسة أشخاص قبل أيام قليلة من الموعد المحدد مسبقاً، حيث صدر الأمر بوقف تنفيذ الحكم بساتشين كي سينغراها في مارس/ آذار، وجافيد خان في يونيو/ حزيران، بينما تم الإيعاز في أكتوبر/ تشرين الأول بتأجيل تنفيذ الحكم بكل من بي إيه أوميش، وفيكرام سينغ، وجاسفير سينغ (المعروف باسم جاسا). ووافقت المحكمة العليا على النظر في الالتماس المقدم من سونو ساردار. ورفض الرئيس براناب موخيرجي طلبات التماس العفو التي تقدم بها كل من موفيل خان، ومبارك خان، وسهابنام، وجاسفير سنغ، وفيكرام سينغ، بينما قبل التماس العفو الذي قدمه جيتندرا غيهلوت.

وأعدمت **إندونيسيا** في 29 مايو/ أيار ثلاثة نيجيريين وإندونيسي واحد عقب إدانتهم بجرائم تتعلق بالمخدرات. ونُفذ الحكم في اثنين منهم على الرغم من عدم انتهاء إجراءات النظر في طلبيّ "الرأفة والاسترحام" اللذين تقدما بهما. وانتقت السلطات 10 أشخاص آخرين كي يتم إعدامهم في 29 يوليو/ تموز، ولكنها قررت تأجيل التنفيذ في اللحظة الأخيرة، ريثما تتم مراجعة قضاياهم ضماناً لعدم وجود "أي خطأ قضائي أو غير قضائي".[32] ولكن لم يتم حتى نهاية العام تفويض أية جهة مستقلة ومحايدة بمراجعة أحكام الإعدام الصادرة.

وصدر ما لا يقل عن 60 حكماً جديداً بالإعدام خلال عام 2016، بما في ذلك 46 حكماً على خلفية جرائم تتعلق بالمخدرات، و14 جريمة قتل، فيما ظل ما لا يقل عن 215 شخصاً محكوماً عليهم بالإعدام. ولا يزال البرلمان ينظر في مشروع تعديل قانون العقوبات الإندونيسي ويتضمن مقترحات تهدف إلى الابتعاد عن تطبيق عقوبة الإعدام، وتعديلات أخرى على قانون مكافحة الإرهاب رقم 2003/15 بما يتيح توسيع نطاق تطبيق عقوبة الإعدام. وصرح الرئيس جوكو ويدود، بتاريخ 5 نوفمبر/ تشرين الثاني، أن إندونيسيا تود أن تتحرك باتجاه إلغاء العقوبة.[33]

وأُعدم ثلاثة أشخاص في **اليابان** خلال عام 2016، حيث أُعدم رجل وامرأة في مارس/ آذار، وأُعدم رجل ثان، في نوفمبر/ تشرين الثاني. وصدرت ثلاثة أحكام جديدة بالإعدام، وظل 141 شخصاً محكوماً بالإعدام مع نهاية العام. واكتسبت أحكام 129 شخصاً الدرجة القطعية.

وأيدت محكمة طوكيو العليا، في 7 سبتمبر/ أيلول، الحكم الصادر بحق آخر متهمي تنفيذ الهجوم المميت بغاز السارين في طوكيو عام 1995، وهو ما جعل 13 عنصراً من أفراد طائفة "أووم شينريكيو" (الحقيقة المطلقة) عرضة لخطر أن يتم إعدامهم بشكل وشيك. وأُدين هؤلاء وحُكم عليهم بالإعدام في محاكمات منفصلة جرت ما بين عامي 2006 و2011 عقاباً لهم على أدوارهم في تنظيم الهجوم بغاز السارين وتنفيذه. وللمرة الأولى في تاريخه، أصدر اتحاد نقابات المحامين الياباني، في 7 أكتوبر/ تشرين الأول، إعلاناً يعرب فيه عن معارضته لعقوبة الإعدام، ودعا فيه السلطات إلى إلغاء هذه العقوبة بحلول العام

---

[32](ويونيوز) "أنباء سارة لمواطن هندي مع تعليق إندونيسيا تنفيذ الإعدام بعشرة مدانين" 29 يوليو/ تموز 2016، والمتوفر عبر الرابط التالي:-www.wionews.com/world/relief-for-indiannational-as-indonesia-suspends-execution-of-10-convicts-3532 .

[33]إس بي إس، "الرئيس ويدودو: إندونيسيا تسير باتجاه إلغاء عقوبة الإدام" 5 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016، والمتوفر عبر الرابط التالي:-www.sbs.com.au/news/article/2016/11/05/indonesia-movingtowards-abolishing-death-penalty-widodo .

2020.[34]

وشهد العام 2016 رفع شيء من السرية التي تحيط بتطبيق عقوبة الإعدام في **ماليزيا**، وذلك جراء اضطرار السلطات للاستجابة لطلبات البرلمان بهذا الخصوص. وأخبرت الحكومة البرلمان أنه قد تم إعدام 12 شخصاً منذ العام 2010، فيما حُكم على 829 شخصاً بالإعدام، وحظي 95 شخصا بالعفو أو أنه جرى تخفيف الأحكام الصادرة بحقهم. وصرحت الحكومة أيضا أنه واعتباراً من 30 أبريل/ نيسان 2016 ظل 1042 شخصاً محكوماً عليهم بالإعدام على خلفية جرائم القتل، وتهريب المخدرات والأسلحة النارية والاختطاف، وضمت قائمة المحكوم عليهم بالإعدام 629 ماليزياً، و413 أجنبياً. ولا تزال طلبات الاستئناف التي تقدم بها 649 سجيناً من بين هؤلاء قيد النظر، فيما تقدم 393 سجيناً بطلبات التماس العفو.[35]

وللمرة الأولى في تاريخها، زودت الحكومة البرلمان، في أكتوبر/ تشرين الأول، بأرقام تتعلق بالإعدامات موزعة حسب السنة، وصرحت بأنه قد تم تنفيذ ستة إعدامات في 2014، وإعدام واحد في 2015، وتسعة إعدامات حتى نهاية سبتمبر/ أيلول 2016. ويبدو أن عدد الإعدامات المنفذة في 2016 يشكل زيادة ملموسة مقارنة بالسنوات السابقة. وصدر 40 حكماً وجوبياً جديداً بالإعدام، جاء 20 حكماً منها على خلفية جرائم متعلقة بتهريب المخدرات، وطالت 10 أحكام منها رعايا أجانب. وعلى الرغم من الإعلان عنها في نوفمبر/ تشرين الثاني، فلم يتم مع نهاية العام طرح مسودة قانون على البرلمان يهدف إلى إصلاح قانون عقوبة الإعدام في ماليزيا.

وشهد العام 2016 تخفيف حكم الإعدام الصادر بحق اثنين من السجناء جراء الحملات التي قامت بها منظمة العفو الدولية بهذا الخصوص.

وقام الملك عبد الحليم معظم شاه في أغسطس/ آب بتخفيف حكم الإعدام الصادر بحق المواطن النيجيري أوزارياخي إيرنيست أوبايانغبون، الذي كان من المفترض أن يتم إعدامه صباح يوم 14-مارس/ آذار 2014، بعد أن حُكم عليه بالإعدام وجوباً على خلفية جريمة قتل وقعت عام 2000. وتم تشخيص حالته على أنه يعاني من انفصام الشخصية قبل تقدمه باستئناف عام 2007، حيث ظل يخضع للعلاج منذ ذلك الحين.

وتم في ديسمبر/ كانون الأول تخفيف حكم الإعدام الصادر بحق شهرول إزاني سوبرامان لعدم وجود سوابق قضائية له. وكان قد عُثر بحوزته على 622 غراماً من الحشيش وتم اعتقاله في 2003، وتم تأييد التهمة المسندة إليه في ديسمبر/ كانون الأول 2004. وأصدرت محكمة شاه علم العليا حكماً بإعدامه وجوباً بتاريخ 28 ديسمبر/ كانون الأول 2009، أي بعد ست سنوات على اعتقاله. ونظرت محكمة الاستئناف في الطعن الذي قدمه، وردته بتاريخ 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2011، وهو ما كررت المحكمة الاتحادية القيام به، حيث نظرت في استئنافه وردته في غضون يوم واحد بتاريخ 26 يوينو/ حزيران 2012. وتقدم شهرول في 2014 بطلب التماس الرأفة لدى مجلس العفو في ولاية سيلانغور، ولا يزال الطلب قيد النظر مع نهاية 2016.

---

[34] اتحاد نقابات المحامين الياباني "إعلان يدعو إلى إصلاح نظام العقوبات، بما في ذلك إلغاء عقوبة الإعدام" 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2016، والمتوفر عبر الرابط التالي:
www.nichibenren.or.jp/en/document/statements/year/2016/161007.html .

[35] رد الحكومة الخطي على أسئلة النائب عن منطقة بوتشونغ، السيد غوبيند سينغ ديو، 30 مارس/ آذار 2016، ورامكاربال سينغ، 17 مايو/ أيار 2016، وكاشتوري باتو، 20 مايو/ أيار 2016.

الإعدامات السرية في فيتنام

فيتنام تنضم إلى مصاف أكثر 5 بلدان تنفيذاً للإعدامات المسجلة في العالم
1 أغسطس/آب 2013 – 30 يونيو/حزيران 2016

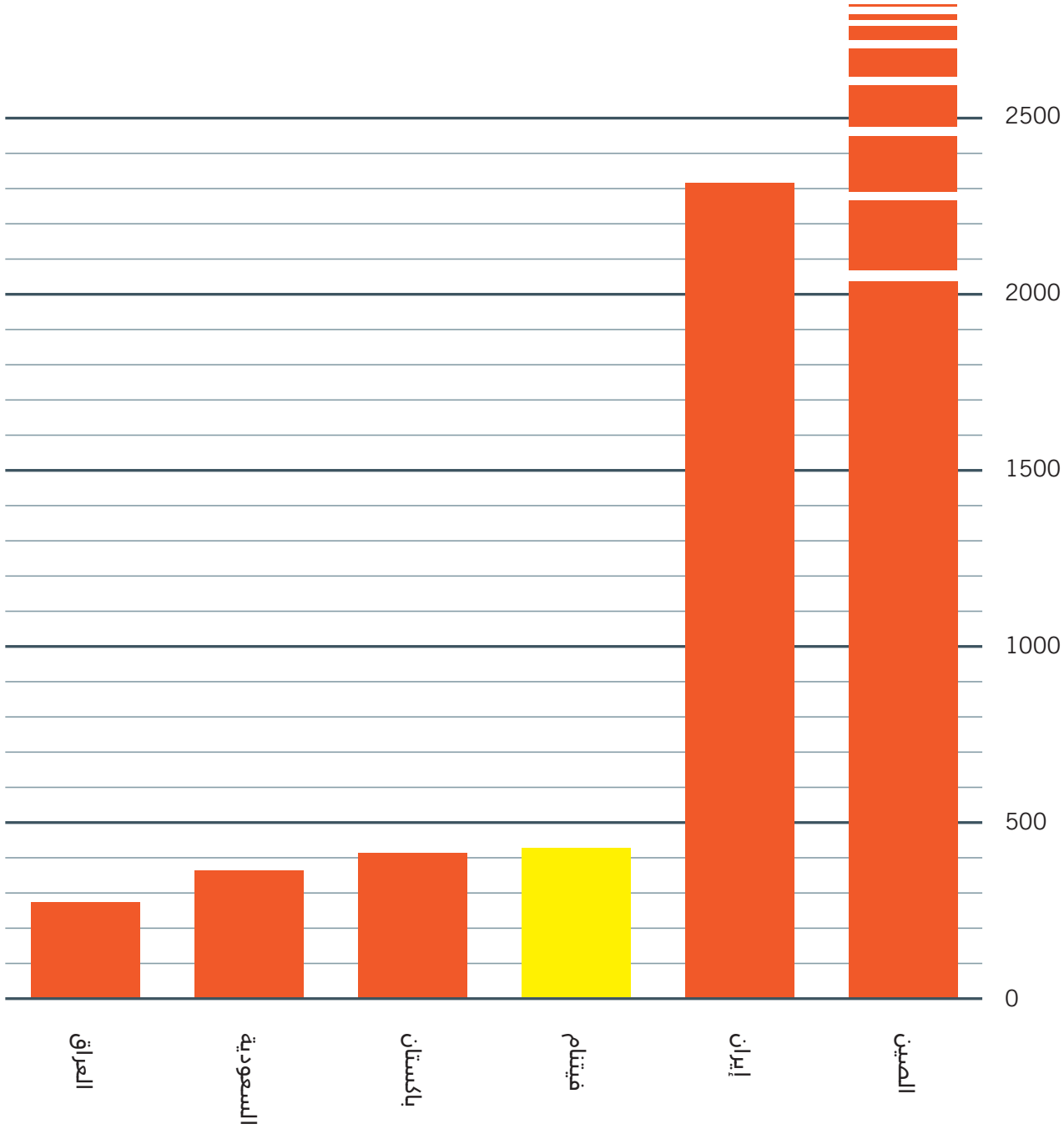

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن فيتنام قد انضمت إلى مصاف البلدان الأكثر تنفيذاً لعقوبة الإعدام في العالم. ويسلط تقرير صادر عن وزارة الأمن الفيتنامية أضواء جديدة على تطبيق هذه العقوبة في البلاد، ويكشف أن معدل تنفيذ الإعدامات كان عند مستويات تفوق ما كان يُعتقد سابقاً.

وللاطلاع على معلومات تفصيلية، انظر الجزء الخاص بفيتنام ضمن القسم المتعلق بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ.

البلدان التي نفذت إعدامات في عام 2016

تشير هذه الخريطة إلى المواقع العامة للحدود والولايات القضائية، ولا ينبغي تفسيرها على أنها وجهة نظر لمنظمة العفو الدولية بشأن الأراضي المتنازع عليها.

+ تشير إلى أن الرقم الذي قدرته منظمة العفو الدولية هو الحد الأدنى. وحيثما لا يسبق رقم علامة + فإن هذا يعني أن منظمة العفو الدولية واثقة من أنه قد نفذ أكثر من حكم بالإعدام، ولكن لم يكن بالإمكان تحديد الرقم.

ربما تم تنفيذ إعدامات بموجب أحكام قضائية في كل من ليبيا وسوريا واليمن، رغم عدم تمكن منظمة العفو الدولية من تأكيد أية أرقام بهذا الخصوص.

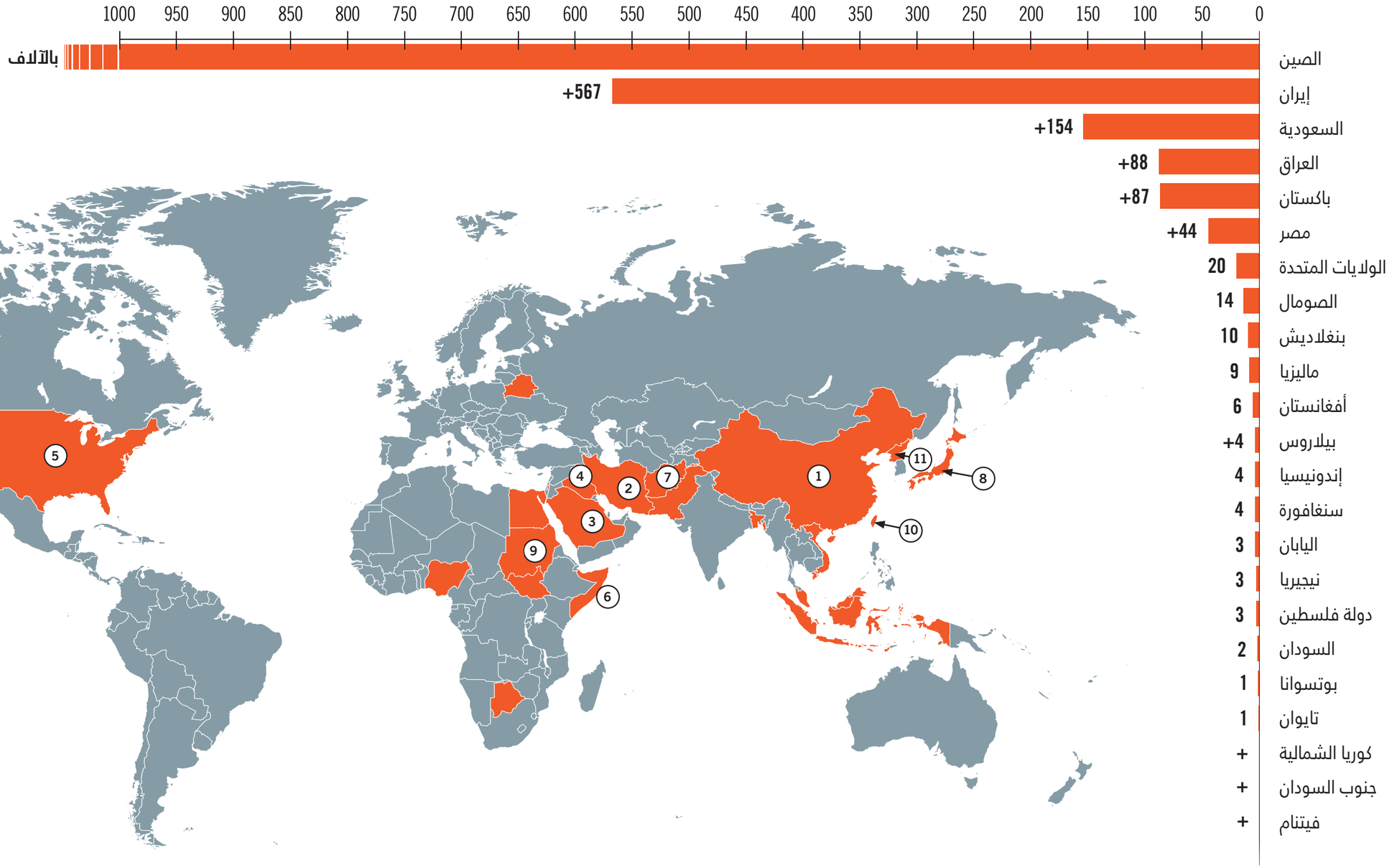

استمر 11 بلداً في تنفيذ الإعدامات 2012-2016

(1) الصين
ظلت الأرقام الخاصة بتطبيق عقوبة الإعدام سراً من أسرار الدولة.

(2) إيران
يُعدم المئات سنوياً. نُفذت غالبية الإعدامات على خلفية جرائم متعلقة بالمخدرات. صدرت عشرات الأحكام بالإعدام.

(3) السعودية
أُعدم عشرات الأشخاص.

(4) العراق
سُجلت زيادة ملموسة في عدد الإعدامات.

(5) الولايات المتحدة
سُجل أدنى عدد من الإعدامات المنفذة، وأحكام الإعدام الصادرة منذ عامي 1991، و1973 على التوالي.

(6) الصومال
تراجع عدد الإعدامات المعروف عنها، رافقته زيادة ملحوظة في أحكام الإعدام الصادرة.

(7) أفغانستان
نُفذت ست عمليات إعدامات في يوم واحد.

(8) اليابان
نُفذت الإعدامات بشكل سري.

(9) السودان
تم تعديل قانون العقوبات بحيث ينص على عقوبة الإعدام شنقاً في "الردة".

(10) تايوان
أُعدم رجلٌ بعد مضي أقل من ثلاثة أسابيع فقط على اكتساب حكم الإعدام الصادر بحقه الدرجة القطعية.

(11) كوريا الشمالية
نُفذت إعدامات عقب محاكمات شملت طائفة واسعة من الجرائم، أو الأفعال التي لا تستحق تطبيق عقوبة الإعدام بحق مرتكبيها.

أحكام الإعدام وما نفذ من أحكام في 2016
منظمة العفو الدولية أبريل/نيسان 2017

الاتجاهات نحو عقوبة الإعدام 2016-1997

الزيادة في عدد البلدان التي ألغت عقوبة الإعدام

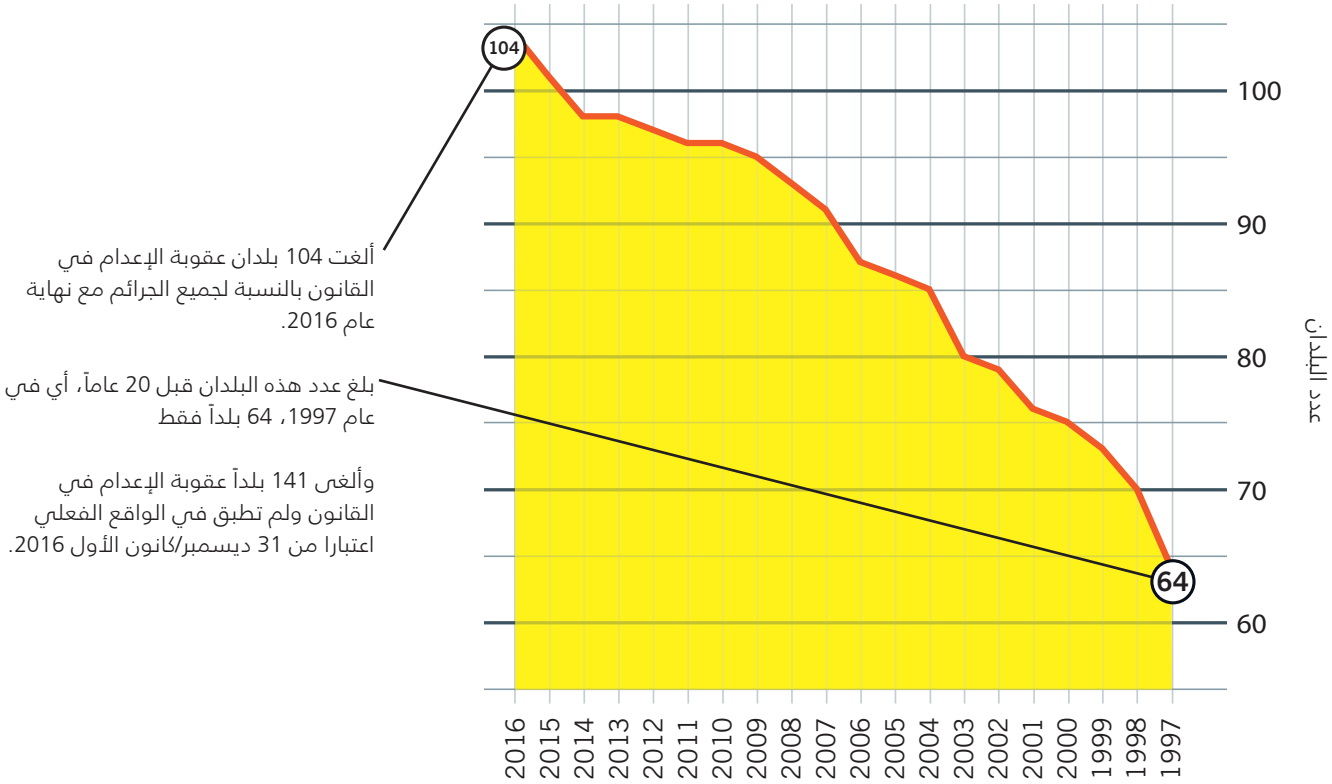

ألغت 104 بلدان عقوبة الإعدام في القانون بالنسبة لجميع الجرائم مع نهاية عام 2016.

بلغ عدد هذه البلدان قبل 20 عاماً، أي في عام 1997، 64 بلداً فقط

وألغى 141 بلداً عقوبة الإعدام في القانون ولم تطبق في الواقع الفعلي اعتبارا من 31 ديسمبر/كانون الأول 2016.

الانخفاض في عدد البلدان التي نفذت إعدامات

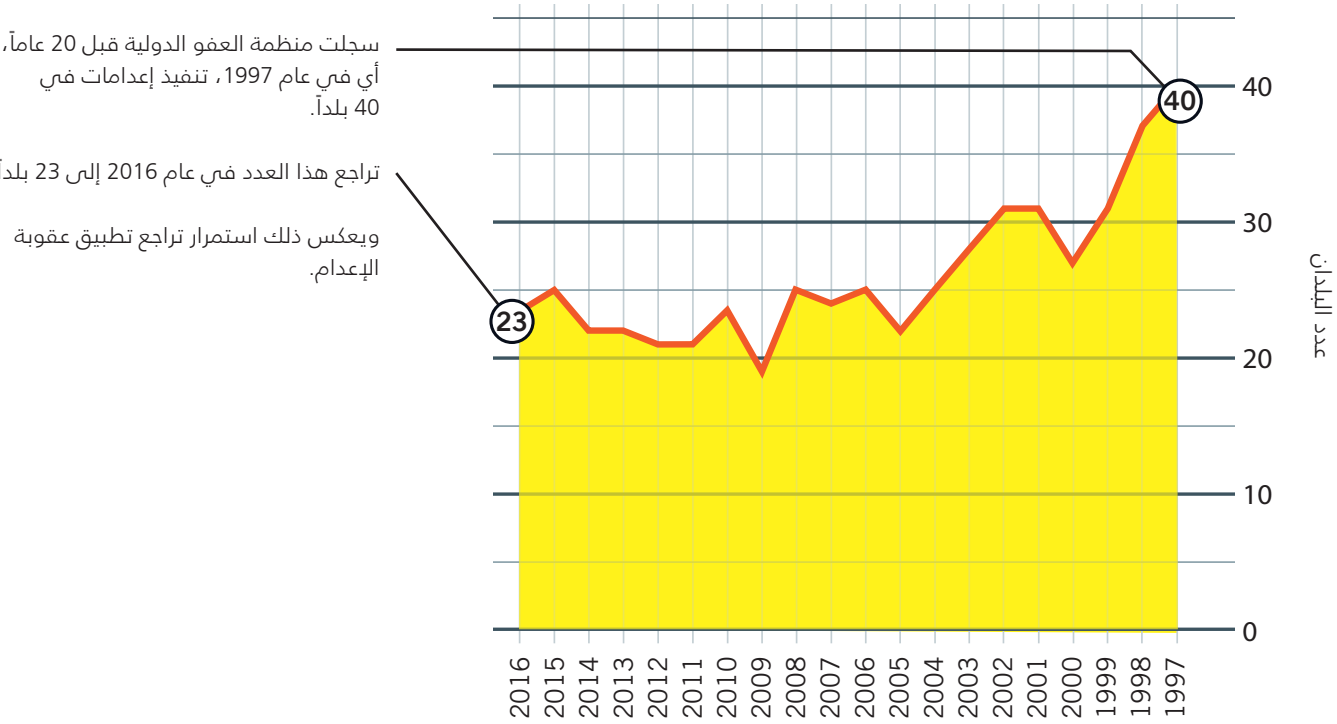

سجلت منظمة العفو الدولية قبل 20 عاماً، أي في عام 1997، تنفيذ إعدامات في 40 بلداً.

تراجع هذا العدد في عام 2016 إلى 23 بلداً.

ويعكس ذلك استمرار تراجع تطبيق عقوبة الإعدام.

وبعد مضي أكثر من 60 عاماً دون تنفيذ أية إعدامات، اتخذت **جزر الملديف** خطوات باتجاه استئناف تطبيق عقوبة الإعدام. وغيرت السلطات من أسلوب التنفيذ، وعادت إلى تطبيق العقوبة شنقاً، وذلك كي تتغلب على مصاعب الحصول على المواد الكيماوية اللازم توافرها في إجراءات الإعدام باستخدام الحقنة المميتة. وتعهد مسؤولون حكوميون بأن يُصار إلى تنفيذ أحكام الإعدام في غضون 30 يوما من تأييد الإدانة من طرف المحكمة العليا. وأصبح ثلاثة رجال عرضة لخطر تنفيذ الحكم بهم في وقت قريب بعد أن أيدت المحكمة العليا في يونيو/ حزيران ويوليو/ تموز أحكام الإعدام الصادرة بحقهم عقب إدانتهم على ذمة جرائم قتل منفصلة. ولم تبدأ مع نهاية العام عمليات التفاوض مع ذوي الضحية للعفو عن القاتل، وهي من ضمن التعليمات والأنظمة التي صدرت مؤخرا بهذا الخصوص.

وصدر حكمان جديدان بالإعدام بتهمة القتل، وظل 18 شخصاً محكوماً عليهم بالإعدام مع نهاية العام، بينهم خمسة أشخاص حُكم عليهم بالإعدام في جرائم ارتُكبت عندما كانوا دون سن 18 عاماً.

وجرى في **منغوليا** تأجيل بدء سريان قانون العقوبات المنقح حتى يوليو/ تموز 2017، وهو القانون الذي أُلغيت بموجبه عقوبة الإعدام في جميع الجرائم. ولم يتواجد أحد تحت طائلة الإعدام مع نهاية العام.

وقامت السلطات في **ميانمار** بتخفيف 77 حكماً بالإعدام في يناير/ كانون الثاني، واستبدلتها بعقوبة السجن المؤبد.[36] وصدرت ثلاثة أحكام أخرى بالإعدام خلال العام، وألغى البرلمان في أكتوبر/ تشرين الأول قانون أحكام الطوارئ لسنة 1950 الذي كان يجيز تطبيق عقوبة الإعدام، ولكنها ظلت مطبقة بموجب أحكام قوانين أخرى.

ولم تتمكن منظمة العفو الدولية خلال عام 2016 من الحصول على معلومات كافية بشأن **كوريا الشمالية** أو التحقق منها، بما يتيح لها إجراء تقدير دقيق لمدى تطبيق عقوبة الإعدام في هذا البلد. وتشير التقارير التي وصلت خلال العام إلى استمرار تنفيذ الإعدامات بشكل روتيني، وبما في ذلك تنفيذ البعض منها علناً، على خلفية طائفة واسعة جداً من الجرائم التي ما كان ينبغي تصنيف البعض منها على أنها جرائم في المقام الأول، أو لم يرد بشأنها نص في القوانين الوطنية. وتشير تقارير جديدة تم تداولها إلى تنفيذ الإعدامات بمسؤولين رفيعي المستوى، وبحق الذين ناصروا آخرين وساعدوهم على مغادرة البلاد.[37] وأشارت التقارير أيضاً إلى قيام السلطات بالإيعاز في تعميم خلال شهر ديسمبر/ كانون الأول بالكف عن تنفيذ الإعدامات علناً، وعدم عقد محاكمات علنية.[38]

وتراجعت وتيرة الإعدامات في **باكستان** بشكل ملموس مقارنة بعام 2015 الذي شهد تنفيذ 326 إعداماً مقابل 87 إعداماً في 2016، ولكن ذلك لم يحل دون بقاء باكستان بين مصاف أكثر بلدان العالم تنفيذاً للإعدام. وتضمنت قائمة الذين تم إعدامهم أربعة سجناء تمت إدانتهم من طرف المحاكم العسكرية، التي تاسست في يناير/ كانون الثاني 2015، كي تتولى خلال مدة قوامها سنتين محاكمة المدنيين

---

[36] صحيفة ميانمار تايمز "الإفراج عن 52 سجينا سياسيا عقب صدور عفو عنهم" 22 يناير/ كانون الثاني 2016، والمتوفر عبر الرابط التالي: www.mmtimes.com/index.php/national-news/18625-52-political-prisoners-released-in-surprise-amnesty.html.

[37] إنكويزيتور "كوريا الشمالية تعدم ستة مسؤولين عقب تحميلهم مسؤولية فرار 13 عاملاً إلى كوريا الجنوبية" 29 يوليو/ تموز 2016، والمتفور عبر الرابط التالي:-www.inquisitr.com/3361159/north-korea-publicly-executes-six-officials-blamed-for-allowing-13-workers-to-defect-to-south-korea/ .

[38] صحيفة ديلي إن كي "كوريا الشمالية توعز بوقف الإعدامات والمحاكمات العلنية" 16 ديسمبر/ كانون الأول 2016، والمتوفر عبر الرابط التالي:www.dailynk.com/english/read.php?num=14251&catald=nk01500 .

المشتبه بهم على ذمة جرائم متعلقة بالإرهاب.[39] واصدرت هذه المحاكم أحكاماً بإعدام 133 شخصاً خلال العام، ويُذكر أن الإجراءات المعتمدة في هذه المحاكم العسكرية لا تلبي المعايير الدولية في مجال المحاكمة العادلة.

وأشارت الأرقام الصادرة عن هيئة حقوق الإنسان في باكستان إلى صدور 277 حكماً آخر بالإعدام عن المحاكم المدنية خلال العام، وأوضحت هذه المنظمة غير الحكومية أن تلك الأحكام تشمل 193 حكماً صادراً عن محاكم عادية، و31 حكماً صادراً عن محاكم مكافحة الإرهاب، وهي محاكم خاصة تشكلت بموجب أحكام قانون مكافحة الإرهاب لسنة 1997. واستخدمت السلطات هذه المحاكم لمحاكمة المتهمين على خلفية جرائم تندرج ضمن قانون العقوبات. وحُكم على ما مجموعه 360 شخصاً بالإعدام خلال عام 2016، وظل نحو 6000 شخص تحت طائلة الإعدام.

وتم تطبيق عقوبة الإعدام بما يخالف أحكام القانون الدولي ومعاييره، بما في ذلك تطبيقها بحق أشخاص من ذوي الإعاقات العقلية، على خلفية جرائم لا تلبي معيار "الجرائم الأشد خطورة" الذي يُشترط توافره لتطبيق العقوبة، وذلك من قبيل جريمة "التجديف"، ناهيك عن انتهاك حقوق المتهمين في المحاكمة العادلة.

وصدر حكم جديد واحد بالإعدام في جريمة قتل في **بابوا غينيا الجديدة** التي ظلت وحدها دون غيرها من بلدان منطقة المحيط الهادئ تطبق عقوبة الإعدام. وظل 14 شخصاً محكوماً عليهم بالإعدام، بما في ذلك اثنان فرا في عامي 2015 و2016. وظل شاب تحت طائلة الإعدام مع نهاية العام ؛ على الرغم من أن عمره لم يتجاوز 12 أو 13 سنة وقت ارتكاب الجريمة.

وطرح أعضاء حزب الأغلبية بمجلس النواب في **الفلبين** سبعة مشاريع، خلال يونيو/ حزيران ويوليو/ تموز، لقوانين تهدف إلى إعادة العمل بعقوبة الإعدام بالنسبة لطائفة واسعة من الجرائم تحت حكم الرئيس المنتخب حديثاً رودريغو دوتيرتي. وأجرت اللجنة الفرعية للإصلاحات القضائية تصويتا غير متوقعاً، في 29 نوفمبر/ تشرين الثاني، على مشاريع القوانين تلك، وهو ما أكد المخاوف من محاولة السلطات تسريع إقرار تلك الإجراءات. وتمت إحالة نسخة مجمعة من مشاريع القوانين لعرضها على الجلسة العامة بمجلس النواب كي يتم مناقشتها في عام 2017.

ونُفذت أربعة إعدامات في **سنغافورة** خلال عام 2016، جاء اثنان منهما على خلفية جريمة قتل، وتعلق الآخران بتهريب المخدرات. وتضمنت قائمة الإعدامات مواطنيْن ماليزيين وآخر نيجيري، وصدرت سبعة أحكام جديدة بالإعدام وجوباً في جرائم تهريب المخدرات. وتم تخفيف الحكم الصادر بحق اثنين أُدينا بتهريب المخدرات، وظل 38 شخصاً تحت طائلة الإعدام مع نهاية العام.

وفي معرض تأييدها لحكم الإعدام الصادر بحق أحد الذين أُعدموا في 2016، قررت المحكمة العليا بتاريخ 5 أبريل/ نيسان 2016 أن اختلاف أعضاء هيئة المحكمة لا يشكل أساسا يسمح بمراجعة القرار، وأن الأغلبية البسيطة كافية حتى في القضايا التي تحمل عقوبة الإعدام. وأصدرت المحكمة أيضاً توجيهات تقييدية جديدة بشأن تطبيق المراجعة القضائية في القضايا الجنائية عقب انتهاء مراحل الاستئناف العادية، وهو ما سوف يزيد من صعوبة طعن المتهم في تطبيق عقوبة الإعدام. واقترحت المحكمة العليا أيضا أن ينظر البرلمان في تعديل القانون الأساسي في البلاد بما يكفل إدراج التوجيهات الجديدة

[39] تأسست هذه المحاكم وفق أحكام قانون التعديلات الدستورية الحادي والعشرين لسنة 2015، وقانون الجيش الباكستاني لسنة 1952.

فيه.[40]

ارتفع عدد الذين اكتسبت أحكام الإعدام بحقهم الدرجة القطعية في **كوريا الجنوبية** إلى 61 شخصاً في عام 2016 بعد أن أيدت المحكمة العليا حكماً صدر في 2015 بحق أحد الجنود. وأقرت الجمعية الوطنية في 2 مارس/ آذار قانوناً تسانده الحكومة بشأن منع الإرهاب وحماية الشعب والسلامة العامة، وينص على جعل عقوبة الإعدام أقصى عقوبة يمكن إيقاعها بحق من تثبت إدانتهم بتشكيل منظمات إرهابية أو الانضمام لها، ويُشار إليهم بعبارة "زعماء العصابات".[41]

وصدر ما لا يقل عن 79 حكماً بالإعدام في **سري لنكا**، صدر معظمها على خلفية جرائم قتل. وحُكم بالإعدام على شخص أجنبي بتهمة الشروع في بيع الهيروين، وقال مفوض مصلحة السجون أنه ثمة 1004 أشخاص محكوم عليهم بالإعدام مع نهاية أبريل/ نيسان، بينهم 28 امرأة.[42] وخفف الرئيس مايثريبالا سيريسينا ما لا يقل عن 153 حكماً بالإعدام في أبريل/ نيسان، ومايو/ أيار على إثر توصية بهذا الخصوص صدرت عن لجنة من الخبراء التي شكلها وزير العدل.[43]

وأعدمت **تايوان** رجلاً، في مايو/ أيار، بعد مرور أقل من ثلاثة أسابيع على اكتساب الحكم الدرجة القطعية أمام المحكمة العليا. وصدر حكمان جديدان بالإعدام، ولا يزال 46 شخصاً محكوماً عليهم بالإعدام مع نهاية عام 2016 بعد اكتساب أحكامهم الدرجة القطعية.

وانصب اهتمام الرأي العام في عام 2016 على مخاطر إعدام أشخاص أبرياء بعد أن أعلن مكتب النائب العام في 29 فبراير/ شباط أنه بصدد التقدم بطلب لإعادة محاكمة تشينغ هسينغ تسي عقب ظهور أدلة جنائية جديدة تشكك بصحة إدانته بارتكاب جريمة قتل عام 2002.[44] وأعلن وزير العدل ليو ينغ شاي، في أبريل/ نيسان، عن تشكيل لجنة خاصة لمراجعة أحكام الإعدام القطعية في القضايا التي يُرجح أن تنطوي على أخطاء قضائية أو ميل في الحكم.[45] وأيدت محكمة التمييز، في أكتوبر/ تشرين الأول، قرار المحكمة العليا في 2015 بتبرئة هسو تسي تشيانغ من تهم الاختطاف والابتزاز والقتل في عام 1995. وجاء قرار

---

[40] قرار محكمة الاستئناف السنغافورية في قضية "خو جا بينغ ضد النائب العام" 2016، الصادر بتاريخ 5 أبريل/ نيسان 2016.

[41] قانون رقم 14071، الصادر بتاريخ 3 مارس/ آذار 2016، والمتوفر عبر الرابط التالي: https://elaw.klri.re.kr/eng_service/lawView.do?lang=ENG&hseq=38450 .

[42] غلوبال برس جورنال "40 عاماً دون إعدامات، لا زالت سري لانكا منهمكة بمناقشة عقوبة الإعدام" 13 يوليو/ تموز 2016، والمتوفر عبر الرابط التالي: https://globalpressjournal.com/asia/sri_lanka/40-years-without-execution-sri-lanka-still-heatedly-debates-death-penalty/ .

[43] صحيفة ذي آيلند "تخفيف نحو 190 حكماً بالإعدام في عهد الحكومة الحالية الماضية نحو إلغاء تطبيق عقوبة الإعدام" 28 مايو/ أيار 2016، والمتوفر عبر الرابط التالي: www.island.lk/index.php?page_cat=article-details&page=article-details&code_title=145964 .

[44] صحيفة تايبيه تايمز "النيابة تطالب بإعادة محاكمة رجل اتُهم بقتل شرطي عام 2002" 23 مارس/ آذار 2016، والمتوفر عبر الرابط التالي: www.taipeitimes.com/News/taiwan/archives/2016/03/23/2003642245 .

[45] صحيفة تايبيه تايمز "تشكيل لجنة لمراجعة قضايا الإعدام" 3 أبريل/ نيسان 2016، والمتوفر عبر الرابط التالي: www.taipeitimes.com/News/taiwan/archives/2016/04/03/2003643078 .

تبرئته بعد إعادة محاكمته للمرة التاسعة.[46]

وتُظهر الأرقام التي حصلت منظمة العفو الدولية عليها من السلطات في **تايلند** صدور 216 حكماً جديداً بالإعدام في عام 2016. وظل ما مجموعه 427 شخصاً، بينهم 24 أجنبياً، محكوم عليهم بالإعدام مع نهاية العام. وجرى تخفيف عدد من أحكام الإعدام ضمن سلسلة من الأحكام التي قام الملك بتخفيفها خلال العام. وأشارت الأرقام التي نشرتها وزارة العدل إلى وجود 213 محكوماً عليهم بالإعدام حينها.

وظل إلغاء عقوبة الإعدام من بين أهداف خطة العمل الوطنية الثالثة المعنية بحقوق الإنسان التي من المفترض أن يتم تطبيقها بحلول العام 2018. وأقرت الجمعية التشريعية، في نوفمبر/ تشرين الثاني، قانون مكافحة المخدرات (رقم 6) لسنة 2016، والذي أُلغي بموجبه الحكم بالإعدام وجوباً في قضايا بيع المخدرات. وأعلنت لجنة صياغة الدستور، في 20 ديسمبر/ كانون الأول، عن قرارها إدراج عقوبة الإعدام ضمن مسودة قانون مكافحة الفساد، وبما ينص على معاقبة مرتكبي أخطر جرائمه بالإعدام. وأثناء خضوع ملفها للاستعراض الدوري الشامل في مايو/ أيار، قبلت تايلند التوصيات الداعية إلى مراجعة تطبيق عقوبة الإعدام في الجرائم المتعلقة بتهريب المخدرات، وتخفيف أحكام الإعدام الصادرة بهدف إلغاء العقوبة، والقيام بخطوات نحو إلغائها فعلاً.[47]

وداومت **فيتنام** على تصنيف الأرقام المتعلقة بعقوبة الإعدام على أنها من أسرار الدولة. ولكن تلقت منظمة العفو الدولية معلومات، أوائل عام 2017، تسلط الضوء على تطبيق العقوبة في فيتنام، وكشفت عن أن معدل تنفيذ الإعدامات فيها هو أكبر مما كان يُعتقد سابقاً.

أحد أكثر بلدان العالم تنفيذاً للإعدامات

وفق ما ورد في تقرير وزارة الأمن العام الفيتنامية الذي نشرته إحدى وسائل الإعلام الوطنية في فبراير/ شباط 2017، أُعدم 429 سجيناً خلال الفترة ما بين 8 أغسطس/ آب 2013، و30 يونيو/ حزيران 2016، وبمعدل 147 شخصاً سنوياً.[48]

وصحيحٌ أن المعلومات الجديدة لا تتضمن أرقاماً موزعة حسب السنوات، وهو ما يجعل من المستحيل أن نجزم بالعدد الدقيق لأحكام الإعدام المنفذة في فيتنام خلال عام 2016 وحده، ولكن إلقاء نظرة على مجملات أرقام الإعدامات في البلدان الأخرى للفترة نفسها يرسم صورة مقلقة بكل معنى الكلمة. وإن ذلك وحده كفيل بوضع فيتنام في مصاف أكثر بلدان العالم تنفيذاً للإعدامات، وبما يجعلها تتفوق بكثير على دول مثل العراق والولايات المتحدة، وبأعداد توازي نظيرتها في السعودية وباكستان.

ولم تشر المعلومات التي كانت متوفرة سابقاً إلى ارتفاع معدل تنفيذ الإعدامات في فيتنام. وعليه فلا بد أن تقوم السلطات الفيتنامية بنشر كامل تفاصيل المعلومات المتعلقة بتطبيقها لعقوبة الإعدام في البلاد، وأن تبادر من فورها إلى فرض وقف اختياري على جميع الإعدامات بهدف إلغاء عقوبة الإعدام.

---

[46] تايوان فوكس "محكمة التمييز تبرئ رجل في قضية إعدام جدلية" 13 أكتوبر/ تشرين الأول 2016، والمتوفر عبر الرابط التالي: http://focustaiwan.tw/news/asoc/201610130019.aspx.

[47] مجلس حقوق الإنسان "تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل: تايلند/ ملحق" (رقم وثيقة الأمم المتحدة: A/HRC/33/16/Add.1) 7 سبتمبر/ ايلول 2016.

[48] تقرير وزارة الأمن العام (رقم: 05/BC-BCA-C81) 4 يناير/ كانون الثاني 2017، وانظر كذلك موقع دي تتي نيوز "فييتنام بصدد بناء خمس مرافق جديدة لتنفيذ الإعدام بالحقنة المميتة" 9 فبراير/ شباط 2017، والمتوفر عبر الرابط التالي: www.dtinews.vn/en/news/017/49419/vietnam-to-build-five-more-lethal-injection-venues.html .

وأشارت المعلومات التي جمعتها منظمة العفو الدولية خلال عام 2016 إلى أن المحاكم في فيتنام قد أصدرت 63 حكماً جديداً بالإعدام، وإن كان من المرجح أن يكون الرقم الفعلي أكبر من ذلك بكثير. وصدر 54 حكماً منها على خلفية جرائم متعلقة بالمخدرات، وشملت أربعة أجانب. ووفق الأرقام الرسمية المتوفرة، ظل 681 شخصاً محكوماً بالإعدام اعتبارا من 1 يوليو/ تموز 2016.

وتمت تبرئة رجلين تحت طائلة الإعدام في 2016. ولقد ثبتت، في 9 أغسطس/ آب، براءة رجل ثمانيني يُدعى تران فان ثيم من جريمة قتل بعد أن أمضى 43 عاماً تحت طائلة الإعدام.[49] وتمت في 20 ديسمبر/ كانون الأول تبرئة هان دوك لونغ (57 عاماً) من تهمتي الاغتصاب والقتل بعد أن أمضى 11 عاماً تحت طائلة الإعدام.[50]

أوروبا وآسيا الوسطى

التوجهات على مستوى المنطقة

- استأنفت بيلاروس تنفيذ أحكام الإعدام في 2016، بعد فترة توقف دامت 17 شهراً.
- أصدرت كازاخستان حكماً واحداً بالإعدام.

البلد	أحكام الإعدام المنفذّة في 2016	أحكام الإعدام الصادرة والمسجلة في 2016	الأشخاص المعروفون والمحكوم عليهم بالإعدام مع نهاية 2016
بيلاروس	4+	4	2
كازاخستان	0	1	1
روسيا	0	0	0
طاجيكستان	0	0	0

[49] ثان نيين نيوز "تبرئة رجل بعد 43 عاماً، وذلك عقب اتهامه خطأ بجريمة قتل" 17 أغسطس/ آب 2016، والمتوفر عبر الرابط التالي: www.thanhniennews.com/society/man-cleared-of-wrongful-murder-charge-after-over-43-years-65111.html .

[50] موقع دان نيوز الفييتنامي "http://dannews.info/2016/12/21/ong-han-duc-long-neu-khong-nhan-toi-chac-chan-toi-da-nam-duoi-mowww.thanhniennews.com/society/man-cleared-of-wrongful-murder-charge-after-over-43-years-65111.html ".

أبرز التطورات على مستوى البلدان

أصدرت المحاكم في **بيلاروس** ما لا يقل عن حكمين جديدين بالإعدام. وبنهاية عام 2015 كان هناك ما لا يقل عن أربعة أشخاص بانتظار تنفيذ أحكام الإعدام.

وأُعدم سيرغي إيفانوف في أبريل/ نيسان، ليصبح بذلك أول من يتأكد إعدامه في بيلاروس منذ نوفمبر/ تشرين الثاني 2014. ويُذكر أنه قد حُكم عليه بالإعدام في 2015 على خلفية جريمتي القتل العمد والسطو في 2013. وتقدم شقيقه بالتماس لدى لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان زعم فيه أن محاكمة سيرغي كانت جائرة. وطالبت اللجنة السلطات البيلاروسية بعدم تنفيذ الحكم ريثما تنتهي من النظر في شكوى سيرغي لديها.[51]

وأعقب إعدام سيرغي إيفانوف تنفيذ الحكم أيضاً بكلٍ من هيانادز ياكافيتسكي، وسيرغي خيميالوسكي، وإيفان كوليش في نوفمبر/ تشرين الثاني.

وأدانت محكمة مينسك الإقليمية في يناير/ كانون الثاني، هيانادز ياكافيتسكي بارتكاب جريمة القتل العمد في 2015. وأنكر ياكافيتسكي التهم المسندة إليه، وتقدم باستئناف للطعن في الحكم بإدانته وإعدامه لدى المحكمة العليا، وتقدم بالتماس لطلب العفو من رئيس البلاد. وقال محامو الدفاع عن ياكافيتسكي أنه قد تم حذف أدلة هامة من أوراق قضيته في المحاكمة.

وحُكم على سيرغي خيميالوسكي بالإعدام في فبراير/ شباط بتهمة ارتكاب جريمتي السرقة والقتل العمد. وطلبت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان من السلطات البيلاروسية عدم تنفذ الحكم به ريثما تنتهي من النظر في قضيته.

وحُكم على إيفان كوليش بالإعدام في 2015 بتهمة ارتكاب جرائم القتل العمد، والسرقة، والسطو، وتم تأييد الحكم في مارس/ آذار 2016.

وبات من المعلوم أن كلاً من سيرغي فوستریاكاو، وكيريل كازاتشوك هما أحدث من انضم إلى قائمة الأشخاص المعروف أنهم تحت طائلة الإعدام في بيلاروس، حيث حُكم على الأول بالإعدام في مايو/ أيار عقب إدانته على ذمة قضيتين منفصلتين تتعلقان بجريمتي الاغتصاب والقتل العمد. وحُكم على الثاني بالإعدام في ديسمبر/ كانون الأول بتهمة قتل أطفاله في يناير/ كانون الثاني.

أما **كازاخستان** فقد واصلت التزامها بالإيقاف الرسمي لتنفيذ عقوبة الإعدام. وأصدرت محكمة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2016 حكماً بإعدام رسلان كوليكباييف على خلفية تهم تتعلق بالإرهاب عقب مقتل 10 أشخاص في يولي/ تموز.

وفي **روسيا**، عبر بعض الساسة خلال العام عن مساندتهم لتطبيق عقوبة الإعدام، وطرحوا في مارس/ آذار مشروع قانون على مجلس الدوما (مجلس النواب) يجيز معاودة العمل بعقوبة الإعدام في التهم المتعلقة بالإرهاب. وأعربت الحكومة والمحكمة العليا عن رفضهما لشروع القانون خلال الشهر نفسه.

[51] مثل هذه الطلبات مُلزمة بالنسبة الدول الأطراف في "البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، الذي انضمت بيلاروس إليه في عام 1992

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

التوجهات العامة على مستوى المنطقة

- شهد العام 2016 انخفاضاً عاماً في تطبيق عقوبة الإعدام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقارنة بالعام 2015.
- تأكد تنفيذ إعدامات في خمسة بلدان، أي أقل بثلاثة بلدان مقارنة بعام 2015. ولكن تعذّر التأكد من تنفيذ إعدامات بموجب أحكام القضاء في كل من ليبيا وسوريا واليمن.
- تراجع العدد الكلي للإعدامات المسجلة بواقع 28% مقارنة بالعام 2015.
- صدرت أحكام بالإعدام في 14 بلداً، ولكن تعذر التأكد من أية أرقام خاصة بإيران أو سوريا أو اليمن.

البلد	الإعدامات المسجلة في 2016	أحكام الإعدام المسجلة في 2016	أشخاص عُرف أنهم تحت طائلة الإعدام في 2016
الجزائر	0	50	+
البحرين[52]	0	0	+
مصر	44+	237+	+
إيران	567+	+	+
العراق	88+	145+	+
إسرائيل	0	0	0
الردن	0	13	+
الكويت[53]	0	49	+
لبنان	0	126	+
ليبيا	غير مؤكد	1+	غير مؤكد
المغرب/ الصحراء الغربية	0	6	92+
عُمان	0	0	
(دولة) فلسطين	3	21	21+

[52] أُعدم ثلاثة رجال بتاريخ 15 يناير/ كانون الثاني 2017، وهي أول ودفعةإعدامات تُنفذ في البحرين منذ العام 2010.

[53] أُعدم سبعة رجال بتاريخ 25 يناير/ كانون الثاني 2017، لتكون أول دفعة إعدامات تُنفذ في الكويت منذ العام 2013.

قطر	0	4	+
السعودية	154+	40+	44+
سوريا	غير مؤكد	غير مؤكد	غير مؤكد
تونس	0	44	+
الإمارات العربية المتحدة	0	26	+
اليمن	غير مؤكد	غير مؤكد	غير مؤكد

تراجع تطبيق عقوبة الإعدام في المنطقة خلال العام 2016، حيث انخفض عدد ما سجلته منظمة العفو الدولية من إعدامات بواقع 28% بالغاً 856 إعداما في 2016 بعد أن وصل إلى 1196 إعداماً في 2015. وظلت إيران والسعودية والعراق تتصدر قائمة أكثر البلدان تنفيذاً للإعدامات في المنطقة. وأعدمت إيران ما لايقل عن 567 شخصاً، وهو ما يشكل 66% من مجموع الإعدامات المؤكدة في المنطقة ككل. وأعدمت السعودية ما لا يقل عن 154 شخصاً، بينما أعدم العراق 88 شخصاً على الأقل. وتكفلت البلدان الثلاثة وحدها بتنفيذ 95% من مجموع الإعدامات المسجلة في المنطقة خلال عام 2016.

وأكدت منظمة العفو الدولية صدور 764 حكماً بالإعدام في المنطقة خلال 2016، فيما شكل تراجعاً إذا ما قورن ذلك بصدور 831 حكماً في عام 2015. وشكلت أحكام الإعدام الصادرة في مصر غالبية الأحكام المسجلة في المنطقة لا سيما مع الحكم على 237 شخصاً بالإعدام. وحصل انخفاض في عدد البلدان التي أصدرت أحكاماً بالإعدام (بواقع 14 بلداً في 2016 مقابل 17 بلداً في 2015). وتعتقد منظمة العفو الدولية أنه قد صدرت عشرات أحكام الإعدام في إيران، ولكن حال غياب الشفافية في نظام العدالة الجنائية بهذا البلد دون تمكن المنظمة من تأكيد أية أرقام ذات مصداقية على هذا الصعيد.

وصدرت أحكام بالإعدام في الجزائر والأردن والكويت ولبنان والمغرب/ الصحراء الغربية وقطر وتونس والإمارات العربية المتحدة، ولكنها لم تنفذ إعدامات خلال العام.

أبرز التطورات على مستوى البلدان

لم تسجل منظمة العفو الدولية تنفيذ إعدامات في **الجزائر** خلال عام 2016، حيث تعود آخر عمليات الإعدام في هذا البلد إلى عام 1993. ولكن أصدرت المحاكم 50 حكماً بالإعدام على خلفية قضايا متعلقة بالإرهاب، والقتل العمد، والاغتصاب.

ونفذت **مصر** ما لا يقل عن 44 إعداماً في 2016، وأُعدم عادل حبارة، في ديسمبر/ كانون الأول 2016، عقب إدانته بشن هجوم عام 2013 أوقع قتلى في صفوف قوات الأمن في محافظة شمال سيناء. وأُعدمت ثمان نساء على خلفية جرائم قتل عمد، وأُعدم 35 شخصاً آخراً: وأدين الرجالبارتكاب جرائم الاغتصاب، والقتل المرتبط بالسطو، والقتل العمد.

وأصدرت مصر أيضا ما لا يقل عن 237 حكماً بالإعدام في عام 2016. وأصدرت المحاكم العادية أحكاماً بإعدام ما لايقل عن 44 رجلاً على خلفية الإرهاب، والعنف السياسي، فيما أصدرت المحاكم العسكرية أحكاماً بإعدام 15 رجلاً على خلفية جرائم تتعلق بالإرهاب والعنف السياسي دون أن تفضي إلى موت إنسان، وذلك فيما يشكل مخالفة لأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان. وأصدرت المحاكم العادية

أحكاماً بإعدام ما لا يقل عن 167 شخصاً بموجب أحكام القانون العام في جرائم تتضمن الاغتصاب والقتل العمد.

وأصدرت محكمة النقض ثلاثة قرارات بتخفيف أحكام الإعدام في أبريل/ نيسان 2016، بعد أن حُكم على أصحابها بالإعدام على خلفية جرائم تضمنت القتل المرتبط بالسطو.

ونفذت **إيران** 567 إعداماً على الأقل في عام 2016، بما في ذلك إعدام ثمان نساء. وأعلنت السلطات عن تنفيذ 242 إعداماً من خلال مصادر رسمية وأخرى شبه رسمية. ولكن أكدت مصادر ذات مصداقية تنفيذ ما لا يقل عن 325 إعداماً بالإضافة إلى العدد المعلن عنه رسمياً. ونُفذ 33 إعداماً أمام العامة.

ونُفذت غالبية الإعدامات، أي ما لا يقل عن 328 إعداماً، على خلفية جرائم متعلقة بالمخدرات، وأعلنت السلطات عن تنفيذ 96 إعداماً منها فيما أكدت مصادر ذات مصداقية تنفيذ 232 إعداماً آخراً. ونُفذت إعدامات أخرى على خلفية جرائم القتل العمد، أو الاغتصاب، أو جرائم مبهمة من قبيل "الحرابة". وظلت عقوبة الإعدام مطبقة فيما يتعلق بالعلاقات الجنسية المثلية بالتراضي.

وأُعدم حدثان مجرمان على الأقل، وتلقت منظمة العفو الدولية تقارير تفيد بوجود خمسة أحداث بين من تم إعدامهم خلال العام، ولكنها لم تتمكن من الحصول على أدلة تتيح التحقق من أعمار هؤلاء الأفراد وقت وقوع الجرائم.

وتعتقد منظمة العفو الدولية أنه قد صدرت عشرات أحكام الإعدام خلال العام، ولكن تعذر التأكد من أية أرقام ذات مصداقية في هذا الخصوص في ظل غياب الشفافية في نظام العدالة الجنائية.

وفي 2 أغسطس/ آب، أُعدم 25 سنياً، بينهم 22 رجلاً من أفراد الأقلية الكردية في إيران، وثلاثة آخرون يحملون الجنسية العراقية، في سجن رجائي شهر بكرج شمال غرب العاصمة طهران. وأُدين هؤلاء الرجال بجريمة مبهمة الصياغة في القانون الإيراني، وهي "الحرابة"، وذلك على خلفية عدد من الأنشطة المسلحة التي وقعت في إقليم كردستان خلال الفترة ما بين عام 2009 و2011. ونُفذت الإعدامات الجماعية دون سابق إنذار أو إعلام عائلات المتهمين ومحاميهم. وأصدرت السلطات بيانات عقب الإعدامات نسبت فيها إلى الرجال القيام بطائفة من الأنشطة الإجرامية التي وقع بعضها بعد مضي أشهر على اعتقال بعض الذين تم إعدامهم، وعقب بث "اعترافات" متلفزة لهم في محاولة لإهانتهم وتجريدهم من إنسانيتهم. وانتهك نظام العدالة الإيراني بشكل فاضح حقوق المتهمين في الحصول على محاكمة عادلة.

وظل ما لا يقل عن 78 حدثاً مجرماً تحت طائلة الإعدام. ومُنح عشرات الأشخاص ممن كانوا دون سن 18 عاماً وقت ارتكاب الجرائم فرصة لإعادة محاكمتهم بموجب مواد إصدار الأحكام على الأحداث في قانون العقوبات الإسلامية لعام 2013، ولكن تكرر الحكم عليهم بالإعدام بعد أن خلصت المحاكم إلى أن المتهمين تمتعوا "بالنضج العقلي" وقت ارتكاب الجرائم. وشملت القائمة هيمان أورامي نجاد، وصلار شادهزاده، وحميد أحمدي، وسجاد سنجاري، وعلى رضا طاجيكي، وأمانج فيسي. وتم وقف تنفيذ الإعدام بعدد من الأحداث المجرمين في آخر لحظة عقب ضغوط دولية هائلة بهذا الخصوص.

واحتفظ قانون العقوبات الإسلامية لعام 2013 بعقوبة الرجم في حد زنا المُحصَن، ونُفذت عقوبة الإعدام رجماً بامرأة واحدة متزوجة هي فريبه خالقي بتهمة الزنا.

ونُفذ ما لا يقل عن 88 إعداماً في **العراق**. ونُفذت جميع هذه الإعدامات من طرف السلطات التابعة للحكومة المركزية، ولم يشهد إقليم كردستان تنفيذ أي إعدامات مماثلة. وصدر 145 حكماً بالإعدام، بينها

سبعة أحكام في إقليم كردستان على خلفية تهم تتعلق بالإرهاب. ويحمل جميع المحكومين عليهم بالإعدام الجنسية العراقية.

وأُدين 40 شخصاً على خلفية المذبحة التي ارتُكبت في معسكر سبايكر في فبراير/ شباط 2016. وأيدت المحكمة أحكام الإعدام الصادرة بحق 36 شخصاً من هؤلاء، وصادق الرئيس فؤاد معصوم على الإعدامات بتاريخ 14 أغسطس/ آب. وتعرضت السلطات خلال العام لضغوط سياسية وعامة متزايدة كي تسرع في تنفيذ الإعدامات، لا سيما بعد تفجير المجمع التجاري بالكرادة في 2 يوليو/ تموز الذي أوقع اكثر من 300 قتيلاً. وأعلنت وزارة العدل بعد الهجوم أنها نفذت سبعة إعدامات يومي 4 و5 يوليو/ تموز، وأفادت بوجود نحو 3000 شخص تحت طائلة الإعدام.

وأُجريت تعديلات على قانون العقوبات في 12 يوليو/ تموز بما يكفل زيادة صعوبة تقدم المحكومين بالإعدام بطلب لإعادة محاكمتهم.

وحُكم في **لبنان** بالإعدام على 126 لبنانياً وسوريا على خلفية جرائم "الإرهاب" والقتل العمد والاعتداء على الجيش. ولم تُنفذ أية إعدامات خلال العام.

ونُفذت ثلاثة إعدامات في **(دولة) فلسطين**، حيث نُفذ الحكم في محمد فتحي محمد عثمان، ويوسف محمد أبو شاملة، وأحمد حلمي عبد القادر شراب بتاريخ 31 مايو/ أيار 2016 من طرف إدارة الأمر الواقع التابعة لحركة حماس في قطاع غزة. وجاء التنفيذ دون مصادقة الرئيس الفلسطيني على الأحكام، وذلك بما يخالف القانون الأساسي الفلسطيني لعام 2003، وقانون الإجراءات الجنائية لعام 2001. وسجلت منظمة العفو الدولية صدور 21 حكماً بالإعدام في قطاع غزة. وأصدرت المحكمة العسكرية 12 حكماً بالإعدام مقابل صدور تسعة أحكام من المحاكم المدنية. وظل 21 شخصاً على الأقل تحت طائلة الإعدام مع نهاية العام 2016.

وأعدمت **السعودية** 154 شخصاً على الأقل بينهم ثلاث نساء. وشملت القائمة إعدام 118 سعودياً، وبنغالياً واحداً، وتشادياً واحداً، وعراقياً واحداً، ونيجيرياً واحداً، وقطرياً واحداً، وسورياً واحداً، وثلاثة مصريين، وثلاثة إثيوبيين، وأربعة أردنيين، وتسعة باكستانيين، و10 يمنيين. وأُعدم 81 شخصاً من هؤلاء بجريمة القتل العمد، و47 شخصاً بتهمة الإرهاب، و24 شخصاً على خلفية جرائم تتعلق بالمخدرات، وأُعدم شخص واحد بتهمة الاختطاف والتعذيب، وآخر بتهمة الاغتصاب.

وسجلت منظمة العفو الدولية إصدار ما لا يقل عن 39 حكماً بالإعدام بحق 39 سعودياً، وحكم آخر بإعدام امرأة واحدة لم تُحدد جنسيتها. وظل 44 شخصاً محكومين بالإعدام مع نهاية العام، وتلقى خمسة أشخاص على الأقل تخفيفاً لحكم الإعدام الصادر بحقهم.

وفي 2 يناير/ كانون الثاني، أُعدم الشيخ نمر باقر النمر، إمام حسينية العوامية في القطيف بالمنطقة الشرقية رفقة 46 سجيناً آخر. وعُرف النمر بانتقاده الواضح للتمييز الممارس ضد أقلية الشيعة في البلاد، وشكلت محاكمته انتهاكاً للمعايير الدولية المرعية في مجال المحاكمات العادلة. ولم تخبر السلطات عائلته بقرب إعدامه، ورفضت تسليم الجثة كي يُصار إلى دفنها على الرغم من تكرار طلب عائلته باستلامها، وهو ما فاقم من معاناة أفرادها.

ونظراً لغياب الشفافية المتعلقة بمعلومات تطبيق عقوبة الإعدام في **سوريا**، واستمرار منع المنظمات المستقلة من دخول البلاد ومراكز الحجز والاطلاع على الإجراءات القضائية فيها، فلقد تعذر التأكد من أية

إعدامات نُفذت أو أحكام صدرت على إثر إجراءات قضائية أصولية في سوريا خلال عام 2016.[54]

ولم تنفذ **الإمارات العربية المتحدة** أي إعدامات، ولكنها أصدرت 26 حكماً بالإعدام، وخففت الحكم في ثلاث حالات. وصدر أثناء العام قانون جديد يحمل رقم 7 لعام 2016 بشأن حماية البيانات وحرية التعبير، ونص على توسيع نطاق تطبيق عقوبة الإعدام.

[54] لا يتضمن ذلك التقارير المتعلقة بتنفيذ إعدامات خارج نطاق القضاء وغير ذلك من عمليات القتل غير المشروعة التي تنفذها قوات الحكومة، والجماعات المسلحة من غير الدولة أثناء النزاع المسلح، ولا يتضمن الوفيات في الحجز جراء التعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة السيئة. ونشرت منظمة العفو الدولية في 17 فبراير/ شباط تقريراً حول تحقيقاتها بشأن الإعدامات خارج نطاق القضاء، وإصدار أحكام الإعدام دون مراعاة الإجراءات القضائية في سجن صيدنايا خلال الفترة بين عامي 2011 2015. انظر التقرير المعنون "سوريا، المسلخ البشري: عمليات الشنق والإبادة الجماعية في سجن صيدنايا" (رقم الوثيقة:MDE 24/5415/201).

منطقة إفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى

التوجهات على المستوى المنطقة

- ارتفع عدد البلدان التي نفذت إعداماتٌ في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بمقدار بلد واحد مقارنة بعام 2015، وليصل إلى خمسة بلدان في 2016.
- نُفذ 22 إعداماً بموجب أحكام قضائية، بينها 14 حكماً في الصومال.
- حصلت زيادة حادة في عدد أحكام الإعدام المسجلة لتصل إلى 1086 حكماً في 2016 بعد أن بلغ عددها 443 حكماً في 2015. وتُعزى هذه الزيادة إلى حد كبير إلى الارتفاع الملموس في أحكام الإعدام الصادرة في كل من نيجيريا.
- أُلغيت عقوبة الإعدام في بنين، بينما ألغت غينيا تطبيق العقوبة في الجرائم العادية.

البلد	الإعدامات المسجلة في 2016	أحكام الإعدام المسجلة في 2016	عدد الأشخاص المحكومين بالإعدام في 2016
بنين	0	0	14
بوتسوانا	1	0	1
بوركينا فاسو	0	0	12
الكاميرون	0	160+	+
جمهورية إفريقيا الوسطى	0	0	
تشاد	0	0	
جزر القُمر	0	0	7
جمهورية الكونغو الديمقراطية	0	93+	+
غينيا الاستوائية	0	0	
إريتريا	0	0	
إثيوبيا	0	2	10
غامبيا	0	0	+
غانا	0	17	148
غينيا	0	0	12
كينيا	0	24+	2+

ليسوتو	0	0	
ليبيريا	0	5+	+
ملاوي	0	1	28
مالي	0	30	53
موريتانيا	0	0	77
النيجر	0	11	+
نيجيريا	3	527	1,979
سيراليون	0	5	18
الصومال	14	60	100+
جنوب السودان	+	+	+
السودان	2	21	+
سوازيلند	0	0	0
تنزانيا	0	19	491
أوغندا	0	0	208
زامبيا	0	110	157
زيمبابوي	0	8	97

شهد العام 2016 تطورات متناقضة بشأن تطبيق عقوبة الإعدام في منطقة إفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى.

أدى قرار صادر عن المحكمة الدستورية في بنين إلى إلغاء تطبيق عقوبة الإعدام عملياً في جميع الجرائم، وألغت غينيا تطبيق العقوبة في الجرائم العادية. وسجلت منظمة العفو الدولية تنفيذ عدد أقل من الإعدامات في المنطقة مقارنة بالعام 2015 الذي شهد تنفيذ 43 حكماً مقابل تنفيذ 22 حكماً في العام 2016.

ولكن جرى استئناف تنفيذ الإعدامات في بوتسوانا ونيجيريا على الرغم من أنهما لم تنفذا أي حكم بالإعدام منذ العام 2013، وهو ما ألقى بظلاله على التطورات الإيجابية التي شهدتها بلدان أخرى.

وسجلت منظمة العفو الدولية حصول زيادة بواقع 145% في عدد أحكام الإعدام الصادرة في مختلف أنحاء المنطقة، وذلك على الرغم من تراجع عدد البلدان التي أصدرت محاكمها مثل هذه الأحكام، حيث تراجع عددها إلى 17 بلداً في 2016 بعد أن وصل العدد إلى 21 بلداً في العام 2015. وتُعزى إلى حد كبير، هذه الزيادة الحادة في عدد أحكام الإعدام المسجلة إلى الارتفاع الملموس في إصدار هذه الأحكام في نيجيريا.

أبرز التطورات على مستوى البلدان

أعلنت المحكمة الدستورية في **بنين** بتاريخ 21 يناير/ كانون الثاني أن دخول البروتوكول الاختياري الثاني

الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حيز التنفيذ، ومصادقة بينين عليه "يوقف سريان جميع الأحكام والمواد التي تنص على اعتبار عقوبة الإعدام أحد أشكال العقوبة القانونية (بما في ذلك أحكام قانون العقوبات)"، وذلك لأن هذا البروتوكول يهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام.[55] وخلصت المحكمة الدستورية إلى أنه "لا يجوز بعد هذا التاريخ أن يشير أي قانون محلي إلى عقوبة الإعدام، وأنه لا يجوز أن تبني السلطات القضائية إجراءات الملاحقة الجنائية على الأحكام التي تنص على الإعدام كعقوبة لمرتكب الجريمة التي تتم الملاحقة على أساسها، وبحيث لا يجوز بعد اليوم أن يتم الحكم على أي شخص بالإعدام في بنين".[56] وألغى هذا الحكم عملياً عقوبة الإعدام في جميع الجرائم في بنين.

ومع ذلك، فلقد ظل 14 شخصاً محكوماً بالإعدام مع نهاية العام في بنين، ويحمل 10 منهم الجنسية البنينية، فيما يحمل اثنان الجنسية النيجيرية بالإضافة إلى شخص توغولي وآخر من ساحل العاج. ولا زال، مع نهاية العام، مشروع قانون يهدف إلى تنقيح قانون العقوبات بما ينص صراحة على إلغاء مواد عقوبة الإعدام بالكامل قيد الدراسة في الجمعية الوطنية.

ووفق المعلومات التي حصلت عليها منظمة العفو الدولية من الحكومة في **بوتسوانا**، تم تنفيذ الإعدام بشخص واحد في العام 2016، في واقعة هي الأولى من نوعها في هذا البلد منذ العام 2013. ولم تصدر أحكام بالإعدام، وظل شخص واحد يبلغ من العمر 35 عاماً محكوماً بالإعدام مع نهاية العام.

وتلقت منظمة العفو الدولية معلومات ذات مصداقية من مصادر قانونية في **الكاميرون** تفيد بقيام المحاكم العسكرية في مدينة ماروا شمال البلاد بإصدار ما لا يقل عن 160 حكماً بالإعدام خلال عام 2016.[57] وتمت تبرئة بعض المحكومين بالإعدام عقب استئناف الحكم.

وفي ديسمبر/ كانون الأول، اعتمدت الجمعية الوطنية في **تشاد** قانون العقوبات المنقح، والذي ألغى تطبيق عقوبة الإعدام باستثناء جرائم "الإرهاب".[58] ولم يدخل القانون المنقح حيز التنفيذ مع نهاية العام.

وأصدرت المحاكم في **جمهورية الكونغو الديمقراطية** أحكاماً بإعدام ما لا يقل عن 93 شخصاً على خلفية جرائم تتعلق بالاختطاف، والابتزاز، والانخراط في عصابة إجرامية، والمشاركة في حركة التمرد، والإرهاب، وجرائم ضد الإنسانية. ولم يُنفذ أي حكم بالإعدام خلال العام.

ووفق المعلومات الواردة إلى منظمة العفو الدولية من مصلحة السجون في **غانا**، لم يتم تنفيذ إعدامات في هذا البلد، بينما صدر 17 حكماً بالإعدام خلال 2016، وظل 148 شخصاً محكوماً عليهم بهذه العقوبة مع نهاية العام. وسبعة من هؤلاء هم من الأجانب، وبينهم خمسة من توغو، وشخص من بوركينا فاسو وآخر من نيجيريا. وتم تخفيف الحكم في أربع قضايا، وتمت تبرئة شخص واحد.

وألغت **غينيا** في 2016 عقوبة الإعدام في الجرائم العادية. وصوت أعضاء الجمعية الوطنية بتاريخ 4 يوليو/ تموز لصالح تنقيح قانون العقوبات أُلغيت بموجبه عقوبة الإعدام من قائمة العقوبات المطبقة

---

[55] بينين، قرار المحكمة الدستورية رقم 16-020، ترجمة غير رسمية

[56] بينين، قرار المحكمة الدستورية رقم 16-020.

[57] صدرت أحكام الإعدام هذه على خلفية جرائم متعلقة بالإرهاب.

[58] هيئة الإذاعة البريطانية، القسم الإفريقي "تشاد: الجمعية الوطنية التشادية تلغي عقوبة الإعدام، وتحظر الزواج المبكر" 12 ديسمبر/ كانون الأول 2016، والمتوفر عبر الرابط التالي:www.bbc.com/afrique/38297969 (تمت زيارة الرابط بتاريخ 12 فبراير/ شباط 2107).

قانوناً. وأصدر الرئيس ألفا كوندي في 26 أكتوبر/ تشرين الأول قانون العقوبات المنقح ليدخل بذلك حيز التنفيذ. ولا زال قانون العدالة العسكرية ينص على تطبيق عقوبة الإعدام في الجرائم الاستثنائية التي تتضمن الخيانة، والفرار من الخدمة العسكرية في وجه العدو، والاستسلام، وتدمير السفن/ الطائرات، والثورة في أوقات الحرب، أو أثناء حالات الطوارئ. وظلت الجمعية الوطنية تنظر مع نهاية العام في تعديل مقترح على قانون العدالة العسكرية يلغي جميع المواد التي تنص على فرض عقوبة الإعدام.

وصدر ما لا يقل عن 24 حكماً بالإعدام في **كينيا**، ولم تُنفذ أية إعدامات في هذا البلد منذ العام 1987. وأمر الرئيس أوهور كينياتا في 24 أكتوبر/ تشرين الأول بتخفيف أحكام الإعدام الصادرة بحق 2747 شخصاً إلى السجن المؤبد.[59]

ولم تشهد **موريتانيا** إصدار أحكام بالإعدام أو تنفيذ إعدامات خلال 2016. وظل 77 شخصاً، بينهم 11 أجنبياً، محكومين بالإعدام مع نهاية العام. وصدرت قرارات بتخفيف الحكم في 15 قضية، وتمت تبرئة شخص واحد.

وأصدرت **النيجر** 11 حكماً بالإعدام، ولم تنفذ أية إعدامات. وأثناء خضوعها للاستعراض الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، قبلت النيجر بالتوصيات الداعية إلى إلغاء عقوبة الإعدام، والمصادقة على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والذي يهدف إلى إلغاء تطبيق هذه العقوبة.[60]

وأُعدم ستة أشخاص في **نيجيريا** خلال 2016، وذلك للمرة الأولى منذ العام 2013، ونُفذت الإعدامات في سجن بنين بولاية إيدو. وحُكم بالإعدام على 527 شخصاً خلال عام 2016 وفق المعلومات الواردة إلى منظمة العفو الدولية من مصلحة السجون النيجيرية، والتي أبلغت أيضاً عن صدور 33 حالة عفو، وتبرئة 32 سجيناً تحت طائلة الإعدام، فيما أكدت وجود 197 سجيناً تحت طائلة الإعدام، بينهم خمسة أجانب. وشهد العام تخفيف ما مجموعه 105 أحكام بالإعدام.

وأصدرت المحاكم في **سيراليون** خمسة أحكام بالإعدام، دون أن تُنفذ أية إعدامات في هذا البلد. وظل 18 شخصاً محكوماً بالإعدام مع نهاية العام. وصرح وزير الداخلية في سبتمبر/ أيلول أن الحكومة تنوي استئناف تنفيذ الإعدامات للتصدي للزيادة في جرائم القتل المرتبطة بنشاط العصابات في البلاد. وأشرف الوزير في أكتوبر/ تشرين الأول على عملية اختبار المشانق في سجن باديمبا رود. وعقب خضوعها للاستعراض الدوري الشامل في يناير/ كانون الثاني، قبلت سيراليون بالتوصيات الداعية إلى إلغاء عقوبة الإعدام، والمصادقة على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.[61]

---

[59] كان جميع هؤلاء الأشخاص البالغ عددهم 2747 شخصاً محكومين بالإعدام وقت صدور القرار بتخفيف أحكامهم.

[60] مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة "تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوي الشامل: النيجر" (رقم وثيقة الأمم المتحدة:A/HRC/32/5) 12 أبريل/ نيسان 2016، والمتوفر عبر الرابط التالي: https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G16/075/23/PDF/G1607523.pdf?OpenElement

[61] مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة "تقرير الفريق العام المعني بالاستعراض الدوي الشامل: سيراليون" (رقم وثيقة الأمم المتحدة: A/HRC/32/16/Add.1) 12 أبريل/ نيسان 2016، والمتوفر عبر الرابط التالي: https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G16/127/92/PDF/G1612792.pdf?OpenElement

وأُعدم 14 شخصا في **الصومال**، ونفذت الحكومة الاتحادية سبعة من هذه الإعدامات، فيما نُفذت ست إعدامات في جمهورية أرض الصومال، وعملية إعدام واحدة في بونتلاند. وصدر 60 حكماً بالإعدام، حيث صدرت سبعة منها عن طريق الحكومة الاتحادية، وثمانية في أرض الصومال، و45 حكماً في بونتلاند.[62] وظل ما لا يقل عن 100 شخص محكومين بالإعدام مع نهاية العام في مختلف أنحاء البلاد.

ونفذ **السودان** حكمين بالإعدام، وأصدر 21 حكماً آخر، وتم تخفيف حكم واحد، وصدر 17 عفواً، بينما تمت تبرئة تسعة أشخاص. وتم في سبتمبر/ أيلول تعديل المادة 126 من قانون العقوبات السوداني لعام 1991 لتنص على عقوبة الإعدام شنقاً بتهمة "الردة" بعد أن كانت تنص على تنفيذ العقوبة رجماً.

وفقا للمعلومات التي قدمتها حكومة **سوازيلند** لمنظمة العفو الدولية فإن ثمة حظر على استخدام عقوبة الإعدام في البلاد، وأنه لم يتم تنفيذ عمليات الإعدام منذ عام 1983

أبلغت **زامبيا** منظمة العفو الدولية أنه تم وقف تنفيذ أحكام الإعدام في البلاد منذ عام 1997، ولم يُنفّذ أي حكم بالإعدام في عام 2016. ومع ذلك، أصدرت المحكمة العليا 101 من أحكام الإعدام. وفي نهاية العام، حكم بالإعدام على 157 شخصاً -من بينهم اثنان من الرعايا الأجانب من السنغال وتنزانيا

الملحق 1: الإعدامات وأحكام الإعدام في 2016

ووفق المعلومات التي حصلت منظمة العفو الدولية عليها من حكومة **زيمبابوي**، فلم يتم تنفيذ أية إعدامات، بينما صدرت ثمانية أحكام بالإعدام. وظل 97 شخصاً محكوماً بالإعدام مع نهاية العام، وتم تخفيف الحكم في قضيتين.

---

[62] لا تتضمن هذه الأرقام التقارير التي تتحدث عن عمليات قتل غير مشروعة تنفذها جماعات المعارضة المسلحة من قبيل حركة الشباب.

الملحق 1: أحكام الإعدام وما نفذ من أحكام في 2016

لا يغطي هذا التقرير سوى الاستخدام القضائي لعقوبة الإعدام ولا يتضمن أرقام حالات الإعدام خارج نطاق القضاء. ولا تنشر منظمة العفو الدولية سوى الأرقام التي تستطيع التأكد منها على نحو معقول، رغم أن الأرقام الحقيقية لبعض البلدان تزيد على ما ننشره بصورة كبيرة. وتخفي بعض الدول عن قصد ما تقوم به من إجراءات بشأن عقوبة الإعدام؛ بينما لا تحتفظ أخرى ببيانات تتضمن الأرقام المتصلة بما يصدر من أحكام أو ما ينفذ منها.

وحيثما تظهر علامة "+" بعد رقم يلي اسم بلد ما- وعلى سبيل المثال، أفغانستان (4+)- يعني ذلك أن منظمة العفو الدولية قد تمكنت من التأكد من وقوع 4 عمليات إعدام أو صدور هذا العدد من الأحكام في أفغانستان، ولكنها تعتقد أن العدد الحقيقي يزيد على 4. وحيثما تظهر علامة "+" بعد اسم بلد دون رقم- وعلى سبيل المثال، إيران (+)- فإن ذلك يعني أن منظمة العفو الدولية قد تحققت من وقوع إعدامات أو صدور أحكام بالإعدام (تزيد على واحد) في البلاد، ولكنها لم تتمكن من الحصول على معلومات كافية لتقديم رقم ذي مصداقية للحد الأدنى منها. وعند حساب العدد الإجمالي العالمي أو الإقليمي، فإن علامة (+) قد عنت 2، بما في ذلك للصين.

عمليات الإعدام التي أبلغ عنها في 2016

الصين 1,000+ (عدّة آلاف)

إيران 567+

باكستان +87

المملكة العربية السعودية +154

الولايات المتحدة الأمريكية 20

العراق 88+

الصومال 14 (بوتلاند 1؛ أرض الصومال 6؛ الحكومة الاتحادية الصومالية 7)

مصر +44

إندونيسيا 4

تايوان 1

بوتسوانا 1

دولة فلسطين (3ـ سلطة حماس، غزة)

جنوب السودان +

بنغلاديش 10

سنغافورة 4

اليابان 3

السودان 2

أفغانستان 6

نيجيريا 3

ماليزيا 9

كوريا الشمالية +

فيتنام +

بيلاروسيا +4

أحكام الإعدام التي أبلغ عنها في 2016

الصين 1000 (عدة آلاف)

بنغلاديش 245+

الكاميرون 160+

لبنان 126

جمهورية الكونغو الديمقراطية 93+

اندونيسيا 60+

الكويت 49

ماليزيا 36+

الإمارات العربية المتحدة 26

السودان 21+

الأردن 13

سنغافورة 7+

سيراليون 5

قطر 4

ميانمار 3+

جزر المالديف 2

ليبيا 1+

مالاوي 1

كوريا الشمالية +

نيجيريا 527

مصر 237+

العراق 145+

سري لنكا 79+

الصومال 60 (بونتلاند 45؛ أرض الصومال 8؛ والحكومة الاتحادية الصومالية 7)

تونس 44

الولايات المتحدة الأمريكية 32

كينيا 24+

تنزانيا 19

النيجر 11

المغرب / الصحراء الغربية 6

أفغانستان 4+

بربادوس 3

اليابان 3

تايوان 2

غيانا 1

بابوا غينيا الجديدة (1)

جنوب السودان +

باكستان 360+

تايلاند 216

الهند 136

زامبيا 101

فيتنام 63+

الجزائر 50

المملكة العربية السعودية 40+

مالي 30

دولة فلسطين 21، سلطة حماس في غزة

غانا 17

زيمبابوي 8

ليبيريا 5+

بيلاروسيا 4

لاوس 3+

إثيوبيا 2

ترينيداد وتوباغو 2

كازاخستان 1

ايران +

الملحق 2: الدول التي ألغت عقوبة الإعدام والتي واصلت تطبيقها حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2016

ألغى ما يربو على ثلثي دول العالم عقوبة الإعدام في القانون أو الواقع العملي حتى الآن. وكانت الأرقام، حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2016، على النحو التالي:

دول ألغت العقوبة على جميع الجرائم: 104

دول ألغت العقوبة على الجرائم العادية فقط: 7

دول ألغت العقوبة في الواقع العملي: 30

دول ألغت العقوبة في القانون أو الواقع العملي: 141

العدد الإجمالي للدول التي ألغت العقوبة في القانون أو الواقع العملي: 57

وفيما يلي قوائم بالدول التي تشملها كل من هذه الفئات الأربع:

1. الدول التي ألغت العقوبة بالنسبة لجميع الجرائم

الدول التي لا تنص قوانينها على عقوبة الإعدام بالنسبة لأية جريمة من الجرائم:

ألبانيا، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، بلجيكا، بنين، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، بوروندي، كمبوديا، كابو فيردي، كندا، كولومبيا، جزر كوك،(جمهورية) الكونغو ، كوستاريكا، جمهورية الدومينيكان، ساحل العاج، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، جيبوتي، الإكوادور، استونيا، فنلندا، فيجي، فرنسا، الغابون، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غينيا بيساو، هايتي، الكرسي الرسولي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، كيريباتي، قيرغيزستان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا، مدغشقر، مالطا، جزر مارشال، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا، مولدوفا، موناكو، الجبل الأسود، موزمبيق، ناميبيا، ناورو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيوي، النرويج، بالاو، بنما، باراغواي، الفلبين، بولندا، البرتغال، رومانيا، رواندا، ساموا، سان مارينو،

ساو تومي وبرينسيبي، السنغال، صربيا (بما في ذلك كوسوفو)، سيشيل، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، أسبانيا، سورينام، السويد، سويسرا، تيمور الشرقية، توغو، تركيا، تركمانستان، توفالو، المملكة المتحدة، أوكرانيا، المملكة المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا.

2. الدول التي ألغت العقوبة على الجرائم العادية فقط

الدول التي تنص قوانينها على عقوبة الإعدام بالنسبة لجرائم استثنائية فقط من قبيل الجرائم الخاضعة للقانون العسكري أو المرتكبة في ظروف استثنائية:

البرازيل، شيلي، السلفادور، غينيا، إسرائيل، كازاخستان، بيرو.

3. الدول التي لا تطبق العقوبة في الواقع الفعلي

الجزائر، بروناي دار السلام، بوركينا فاسو، كاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، إريتريا، غانا، غرينادا، كينيا، لاوس، ليبيريا، ملاوي، جزر مالديف، مالي، موريتانيا، منغوليا، المغرب/الصحراء الغربية، ميانمار، النيجر، بابوا غينيا الجديدة، روسيا الاتحادية[63]، سيراليون، كوريا الجنوبية (الجمهورية الكورية)، سري لنكا، سوازيلاند، طاجيكستان، تنزانيا، تونغا، تونس، زامبيا.

4. الدول التي ما زالت تطبق العقوبة

الدول التي ما زالت تطبق عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم العادية:

أفغانستان، أنتيغوا وباربودا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، باربادوس، بيلاروس، بليز، بوتسوانا، تشاد، الصين، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كوبا، دومينيكا، مصر، غينيا الاستوائية، إستونيا، غامبيا، غواتيمالا، غيانا، الهند، إندونيسيا، إيران، العراق، جامايكا، اليابان، الأردن، الكويت، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ماليزيا، نيجيريا، كوريا الشمالية(جمهورية كوريا الديموقراطية)، عمان، باكستان، (دولة) فلسطين، قطر، سانت كيتس ونويس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وغرينادين، ، المملكة العربية السعودية، سنغافورة، الصومال، جنوب السودان، السودان، سوريا، تايوان، تايلند، ترنيداد وتوباغو، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، فيتنام، اليمن، زيمبابوي.

[63] فرض الاتحاد الروسي وقفاً على تنفيذ أحكام الإعدام في أغسطس عام 1996. ومع ذلك، تم تنفيذ عمليات إعدام في الفترة بين عامي 1996 و1999 في جمهورية الشيشان.

الملحق 3: التصديق على المعاهدات الدولية حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2016

اعتمد المجتمع الدولي أربع معاهدات دولية تنص على إلغاء عقوبة الإعدام. وإحدى هذه تشمل العالم بأسره؛ بينما تختص الثلاث الأخرى بأقاليم بعينها.

وفيما يلي توصيف موجز للمعاهدات الأربع، وقائمة بالدول الأطراف في المعاهدات، وقوائم بالدول التي وقعت على هذه المعاهدات دون أن تصدق عليها، حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2016. (يمكن للدول أن تصبح أطرافاً في المعاهدات إما بالانضمام إليها أو بالتصديق عليها. ويشير التوقيع إلى مقاصد الدولة في أن تصبح طرفاً في وقت لاحق عبر التصديق. والدول ملزمة بمقتضى القانون الدولي باحترام أحكام المعاهدات التي تصبح طرفاً فيها، وبأن لا تفعل ما يمكن أن يحبط هدف وغرض المعاهدة التي وقعت عليها).

البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام

"البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام"، الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1989، عالمي النطاق. وينص على الإلغاء التام لعقوبة الإعدام، ولكنه يسمح للدول بمواصلة تطبيق عقوبة الإعدام في وقت الحرب، إذا ما أعلنت تحفظاً بهذا الأثر في وقت مصادقتها على البروتوكول أو انضمامها إليه. ويمكن لأية دولة طرف في "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" أن تصبح طرفاً في البروتوكول.

الدول الأطراف: ألبانيا، أندورا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، أذربيجان، بلجيكا، بنين، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، كابو فيردي، كندا، شيلي، كولومبيا، كوستا ريكا، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، السلفادور، أستونيا، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غينيا-بيساو، هندوراس، المجر، آيسلندا، إيرلندا، إيطاليا، قرغيزستان، لاتفيا، ليبيريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا، مالطا، المكسيك، مولدوفا، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، موزمبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، الفلبين، بولندا، البرتغال، رومانيا، رواندا، سان مارينو، صربيا (بما في ذلك كوسوفو)، سيشل، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، أسبانيا، السويد، سويسرا، تيمور الشرقية، توغو، تركيا، تركمانستان، أوكرانيا، المملكة المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا (المجموع: 83)

البروتوكول الملحق بالاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان الرامي إلى إلغاء عقوبة الإعدام

"البروتوكول الملحق بالاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان الرامي إلى إلغاء عقوبة الإعدام"، الذي اعتمدته الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية في 1990، ينص على الإلغاء التام لعقوبة الإعدام، ولكنه يسمح للدول بمواصلة تطبيق عقوبة الإعدام في وقت الحرب إذا ما أعلنت تحفظاً بهذا الأثر في وقت التصديق على البروتوكول أو الانضمام إليه. ويمكن لأية دول طرف في "الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان" أن تصبح طرفاً في البروتوكول.

الدول الأطراف: الأرجنتين، البرازيل، شيلي، كوستا ريكا، الجمهورية الدومنيكية، إكوادور، هندوراس، المكسيك، نيكاراغوا، بنما، باراغواي، أوروغواي، فنزويلا (المجموع: 13)

البروتوكول رقم (6) لاتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشأن إلغاء عقوبة الإعدام

"البروتوكول رقم (6) للاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشأن إلغاء عقوبة الإعدام"، الذي اعتمده مجلس أوروبا في 1983، ينص على إلغاء عقوبة الإعدام في وقت السلم؛ ويجيز للدول الأطراف تطبيق عقوبة الإعدام على الجرائم "في وقت الحرب أو التهديد الوشيك بالحرب". ويمكن لأية دولة طرف في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان أن تصبح طرفاً في البروتوكول.

الدول الأطراف: ألبانيا، أندورا، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، أستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، المجر، آيسلندا، إيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا، مالطا، مولدوفا، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، أسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة (المجموع: 46)

دول وقّعت ولم تصدّق: روسيا الاتحادية (المجموع: 1)

البروتوكول رقم (13) لاتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشأن إلغاء عقوبة الإعدام في جميع الظروف

"البروتوكول رقم (13) للاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشأن إلغاء عقوبة الإعدام في جميع الظروف"، الذي اعتمده مجلس أوروبا في 2002، ينص على إلغاء عقوبة الإعدام في جميع الظروف، بما في ذلك في زمن الحرب أو التهديد الوشيك بالحرب. ويمكن لأية دولة طرف في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان أن تصبح طرفاً في البروتوكول.

الدول الأطراف: ألبانيا، أندورا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، المجر، آيسلندا، إيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا، مالطا، مولدوفا، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، النرويج، بولنجا، البرتغال، رومانيا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، أسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة (المجموع: 44)

دول وقعت ولم تصدّق: أرمينيا (المجموع: 1)

الملحق الرابع: نتائج التصويت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 71رقم /187، الذي اعتمد في 19 ديسمبر/كانون الأول 2016

أحكام الإعدام وما نفذ من أحكام في 2016اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار السادس بشان وقف استخدام عقوبة الإعدام. وقد اعتمد القرار بأغلبية ساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

المشاركون في تقديم قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 187/71، الذي اعتمد في 19 ديسمبر/كانون الأول 2016

ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، بنين، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، كابو فيردي، كندا، شيلي، كولومبيا، (جمهورية) الكونغو ، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، جمهورية الدومينيكان، إكوادور، السلفادور، إريتريا، استونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غينيا، غينيا بيساو، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، لاتفيا، ليسوتو، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا، مدغشقر، مالطا، جزر مارشال، المكسيك، ميكرونيزيا، مولدوفا، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، موزمبيق، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بالاو، بنما، باراغواي، بولندا، البرتغال، رومانيا، رواندا، ساموا، سان مارينو، صربيا (بما في ذلك كوسوفو)، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تيمور-ليشتي، توغو، المملكة المتحدة، أوكرانيا، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا (المجموع: 89)

الأصوات المؤيدة: صوتا - ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، بلجيكا، بنين، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، كابو فيردي، كمبوديا، كندا، ووسط جمهورية

أفريقيا، تشاد، تشيلي، كولومبيا،(جمهورية) الكونغو ، كوستاريكا، ساحل العاج، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، جمهورية الدومينيكان، إكوادور، السلفادور، إريتريا، استونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، الغابون، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غينيا بيساو، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، كازاخستان، كيريباتي، قيرغيزستان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا، مدغشقر، ملاوي، مالي، مالطا، جزر مارشال، المكسيك، ميكرونيزيا، مولدوفا، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، موزمبيق، ناميبيا، ناورو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بالاو، بنما، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، رومانيا، الاتحاد الروسي، ساموا، سان مارينو، ساو تومي وبرينسيبي، صربيا (بما في ذلك كوسوفو)، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، أسبانيا، سري لانكا، سورينام، سوازيلاند، السويد، سويسرا، طاجيكستان وتيمور -Leste، توغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، المملكة المتحدة، أوكرانيا، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا (المجموع: 117)

الأصوات المعارضة: أفغانستان، أنتيغوا وبربودا، بنغلاديش، بربادوس، بليز، بوتسوانا، بروناي دار السلام، وبوروندي، والصين، دومينيكا، مصر، إثيوبيا، غرينادا، غيانا، الهند، إيران، العراق، جامايكا، اليابان، الكويت، ليبيا، ماليزيا، جزر المالديف، كوريا الشمالية، عمان، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، قطر، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، سنغافورة، جنوب السودان، السودان، سوريا، ترينيداد وتوباغو، الولايات المتحدة الأمريكية، اليمن (المجموع: 40)

الممتنعون عن التصويت - البحرين، بيلاروس، الكاميرون، جزر القمر، كوبا، جيبوتي، غينيا الاستوائية، غانا، واندونيسيا، الأردن، كينيا، لاوس، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، وموريتانيا، المغرب / الصحراء الغربية، ميانمار، النيجر، نيجيريا، الفلبين، سيشيل وكوريا الجنوبية وتنزانيا، تايلاند، وتونغا، وأوغندا، الإمارات العربية المتحدة، فيتنام، زامبيا، زيمبابوي (المجموع: 31)

الدول الغائبة: جمهورية الكونغو الديموقراطية، غامبيا، موريشيوس، رواندا، السنغال (المجموع: 5).

منظمة العفو الدولية حركة عالمية لحقوق الإنسان. عندما يقع ظلم على أي إنسان فإن الأمر يهمنا جميعاً.

اتصل بنا

info@amnesty.org

+44 (0)20 7413 5500

انضمّ إلى المحادثة

www.facebook.com/AmnestyArabic

@AmnestyAR

أحكام الإعدام وما نفذ من أحكام في 2016

سجلت منظمة العفو الدولية تنفيذ أكثر من 1000 عملية إعدام في مختلف أنحاء العالم خلال عام 2016. ومع أن ذلك الرقم يشكل انخفاضاً مقارنة بنظيره في عام 2015، الذي وثقت المنظمة حدوث زيادة تاريخية فيه على صعيد الإعدامات، فقد صدر أكثر من 3000 حكم بالإعدام في 2016، وذلك بزيادة عن نظيره المسجل في السنة السابقة.

وألغت بنين وناورو تطبيق عقوبة الإعدام في جميع الجرائم، فيما قامت غينيا بإلغاء العقوبة بالنسبة للجرائم العادية.

وتراجع عدد الإعدامات المسجلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بواقع 28%، ولكن ذلك لم يحل دون بقاء السعودية وإيران في مصاف أكثر الدول تنفيذاً للإعدامات في العالم.

وسجلت منطقة آسيا والباسيفيكي تراجعاً في عدد الإعدامات التي عُرف عن تنفيذها، وذلك جراء الانخفاض الملموس في باكستان. واحتلت الصين مجدداً المرتبة الأولى عالمياً من حيث تنفيذ الإعدامات، ولكن ظلت الأرقام ذات الصلة تُصنف على أنها من أسرار الدولة. وشهد عدد أحكام الإعدام المسجلة في منطقة آسيا والباسيفيكي ارتفاعاً ملموساً، فيما أظهرت معلومات جديدة جرى كشف النقاب عنها في الصين وماليزيا وفيتنام ملامح صورة مزعجة لمدى توسع هذه البلدان في اللجوء إلى تطبيق عقوبة الإعدام.

وتم تسجيل عدد أقل من الإعدامات في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ولكن ارتفع العدد المسجل من أحكام الإعدام الصادرة بواقع 145% جراء الزيادة الحادة التي شهدتها نيجيريا.

وظلت الولايات المتحدة الأمريكية البلد الوحيد الذي ينفذ إعدامات في منطقة الأمريكيتين، وذلك للعام الثامن على التوالي. ولكن استمر عدد الإعدامات وأحكام الإعدام الصادرة بالتراجع، وعمد اثنان من بلدان الكاريبي، وهما أنتيغوا وباربودا، وجزر البهاما إلى تخفيف ما تبقى لديهما من أحكام الإعدام الصادرة.

وأما في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، فلقد استأنفت بيلاروس الإعدامات بعد فترة توقف دامت 17 شهراً. ووحدهما بيلاروس وكازخستان استمرتا في تطبيق عقوبة الإعدام من بين باقي بلدان المنطقة.

وتعارض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام في جميع الحالات بلا استثناء، وبصرف النظر عن طبيعة الجريمة وملابساتها، وبراءة المتهم من عدمها، أو صفاته الشخصية، أو الأسلوب الذي تستخدمه الدولة في تنفيذ العقوبة.

رقم الوثيقة: ACT 50/5740/2017 Arabic
أبريل/ نيسان 2017
amnesty.org

منظمة العفو الدولية